الموقف الإيراني تجاه الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨

م.م. هاريوان يوسف إبراهيم

الايميل: hariwankuchar@gmail.com

أ.م.د. نيبار بديع عبد العزيز

أستاذ في جامعة دهوك

كلية الدراسات الإنسانية/ قسم التاريخ

الايميل: nibar.abdulaziz@uod.ac

الموقف الإيراني تجاه الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨

م.م. هاريوان يوسف إبراهيم
أ.م.د. نيبار بديع عبد العزيز

الملخص:

يتناول هذا البحث موقف إيران من الاتحاد العربي الهاشمي لعام ١٩٥٨، وهو الحدث الذي مثل محاولة فريدة في التاريخ العربي المعاصر لتوحيد القوى الملكية بين العراق والأردن في إطار سياسي مشترك، بهدف مواجهة المد القومي العربي بقيادة الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر.

تسعى الدراسة إلى تحليل الموقف الإيراني الرسمي وغير الرسمي من هذا الاتحاد، من خلال تتبع ردود الأفعال السياسية والدبلوماسية الإيرانية إزاء هذه الوحدة. وتظهر النتائج أن الموقف الإيراني اتسم بالحذر والترقب، انطلاقاً من إدراك طهران لحساسية موقعها الإقليمي وعلاقاتها المعقدة مع العراق، إذ رأت في أي تغيير في سياسة بغداد الداخلية أو الخارجية احتمالاً لتهديد توازن مصالحها في منطقة الخليج العربي.

وبذلك، فإن الموقف الإيراني من الاتحاد لم يكن رفضاً صريحاً ولا تأييداً واضحاً، بل موقفاً وسطاً متوجساً يعكس طبيعة السياسة الإيرانية آنذاك القائمة على التحفظ والحذر في التعاطي مع التحالفات العربية.

الكلمات الدالة: الاتحاد العربي الهاشمي، إيران، العراق، الأردن، الجمهورية العربية المتحدة، السياسة الخارجية الإيرانية.

المقدمة:

تعد حقبة الخمسينيات من القرن العشرين من أكثر المراحل حساسية في تاريخ الشرق الأوسط، إذ تميزت بتصاعد التنافس الإقليمي والدولي، وبروز مشاريع الوحدة العربية التي كانت تعكس طموحات سياسية مرتبطة بالسياقات الداخلية والإقليمية. ويأتي الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨، الذي جمع بين العراق والأردن، بوصفه أحد أهم هذه المشاريع، حيث

ارتبط ظهوره بالتحولات السياسية المتسارعة بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في إطار الجمهورية العربية المتحدة. وقد مثل هذا الاتحاد محاولة من النظامين الهاشميين في بغداد وعمّان لتشكيل توازن استراتيجي في مواجهة المد القومي العربي بزعامة جمال عبد الناصر، وكذلك لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية الداخلية.

لقد أثار هذا التطور ردود فعل واسعة على المستويين الإقليمي والدولي، وكانت إيران من أبرز القوى التي اهتمت بالاتحاد، نظراً لموقعها الجغرافي وصلتها المباشرة بالعراق، فضلاً عن ارتباطها بالتحالفات الغربية في إطار الحرب الباردة. ومن هنا برزت إشكالية الموقف الإيراني من هذا الاتحاد، حيث تداخلت فيه اعتبارات الأمن القومي الإيراني مع الحسابات الاستراتيجية المرتبطة بالعلاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا، إضافة إلى المخاوف من أن يؤدي صعود العراق ضمن الاتحاد إلى تغيير موازين القوى على الحدود المشتركة.

مشكلة البحث

تنطلق مشكلة هذا البحث من التساؤل المركزي: كيف كان موقف إيران من الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨، وما العوامل التي أسهمت في تشكيل هذا الموقف؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن الموقف الإيراني من الاتحاد العربي لم يكن رفضاً مباشراً لمبدأ الوحدة العربية، بل كان نتاجاً لعوامل متعددة، أهمها: خشية إيران من تعاظم الدور العراقي في المنطقة، وحرصها على حماية توازن القوى الإقليمي، وتأثرها الواضح بالتحالفات الغربية التي كانت جزءاً منها في تلك المرحلة.

منهجية البحث

للوصول إلى إجابة علمية، سيعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي من خلال دراسة التطورات السياسية التي سبقت وأعقبت تأسيس الاتحاد، وتحليل المواقف الإيرانية بالاستناد إلى الوثائق والمصادر التاريخية. كما سيتبنى المنهج الوصفي التحليلي في تفسير السياسات الإيرانية وربطها بالسياق الدولي والإقليمي. ويضاف إلى ذلك المنهج المقارن عند مناقشة الموقف الإيراني في ضوء مواقف قوى إقليمية أخرى من الاتحاد.

تساؤلات البحث

لتحقيق أهداف الدراسة تُطرح الأسئلة الآتية:

ما السياقات السياسية الإقليمية التي أحاطت بإعلان الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨؟

ما العوامل التي دفعت إيران إلى اتخاذ موقف محدد من هذا الاتحاد؟

كيف تجلى الموقف الإيراني على مستوى الخطاب السياسي والإجراءات العملية؟

ما مدى ثبات أو تغير هذا الموقف مع تطور الأحداث في العراق والمنطقة؟

إلى أي حد كان لموقف إيران أثر في مسار الاتحاد العربي وعلاقاته الإقليمية؟

هيكلية البحث

جاءت هيكلية البحث بما يتماشى مع منهج البحث التاريخي بالعناوين الاتية:

أولاً: الظروف السياسية والإقليمية المؤثرة في تأسيس الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨.

ثانياً: موقف الإيراني الرسمي اتجاه الاتحاد العربي الهاشمي.

ثالثاً: موقف الإيراني غير الرسمية تجاه الاتحاد العربي الهاشمي.

الأول: الظروف السياسية والإقليمية المؤثرة في تأسيس الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨

شهدت العقود الوسطى من القرن العشرين بروز التيار القومي العربي، بوصفه أحد أبرز مظاهر التفاعل السياسي والفكري في المشرق العربي، حيث مثل هذا الفكر في استجابة مباشرة لسياسات الاستعمار الغربي والقوى الامبريالية التي أحكمت سيطرتها على مقدرات المنطقة عبر التحالف مع أنظمة ملكية مرتبطة بالغرب. وقد أسهمت الثورة المصرية في ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢ بقيادة تنظيم "الضباط الاحرار"، وما ترتب عليها من اسقاط النظام الملكي في مصر[١]، في احداث تحول جذري في ميزان القوى الإقليمي، إذ اعتبرت لحظة فاصلة دشنت بداية فعلية لظهور الفكر القومي الثوري في الوطن العربي، وأبرزت تناقضه مع الأنظمة الملكية التي غالبا ما اتخذت موقفا عدائيا لهذا التوجه في باقي الدول العربية[٢].

ومع وصول جمال عبد الناصر (١٩٥٦-١٩٧٠) الى سدة الحكم عام ١٩٥٦، وتحديدا بعد تأميم قناة السويس في عام ذاته[٣]، أنتقل المشروع القومي العربي من نطاق

الوطني المصري الى افاق إقليمية أوسع، إذ بات عبد الناصر يسعى الى تصدير الفكر القومي العربي الى مختلف الأقطار العربية، ولاسيما تلك التي كانت خاضعة للأنظمة الملكية مثل العراق و الأردن والسعودية واليمن(٤)، وقد قدم مشروعه الوحدوي باعتباره السبيل الأمثل لمواجهة الاستعمار وتحرير الإرادة العربية، وهذا ما لاقى صدى واسعا لدى الشعوب التي رأت في شخصه رمزا للتحرر وزعامة قادرة على قيادة الامة(٥).

امام هذا المد القومي الناصري، وجدت الأنظمة الملكية العربية نفسها امام تحد مباشر يهدد شرعيتها السياسية واستقرارها الداخلي، فقد رأت في الفكر القومي عاملاً مهدداً لأنظمتها لاسيما في العراق، والأردن، والسعودية، واليمن، وسعت الى التصدي له عبر سلسلة من الإجراءات الإعلامية والسياسية والأمنية الرامية الى منع تسب هذا الفكر الى شعوبها(٦).

وعلى الصعيد الإقليمي الاوسع، اتسم الموقف الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي بالحذر الشديد إزاء التحركات السياسية لجمال عبد الناصر، ويعود هذا الحذر الى عاملين رئيسيين:

الأول: التخوف من انتشار الفكر الشيوعي داخل ايران من خلال نشاط حزب "تودا"، المرتبط أيديولوجيا بالاتحاد السوفيتي، وهذا ما اعتبرته طهران تهديداً مباشراً لأمنها الداخلي، لاسيما في ظل العلاقات الوطيدة بين عبد الناصر والاتحاد السوفيتي(٧).

الثاني: القلق من تنامي النفوذ القومي العربي في الخليج العربي والعراق، إذ كانت إيران ترى في انتشار الفكر القومي العربي تهديداً لنفوذها الإقليمي ومكانتها الجيوسياسية في تلك المناطق، خاصة في ظل النزاع على السيادة في الخليج العربي(٨).

هذا الانتشار السريع للفكر القومي العربي الناصري انعكس بصورة مباشرة على مشاريع الوحدة العربية التي بدأت تتبلور منذ منتصف الخمسينات، إذ وفر الغطاء الأيديولوجي والدافع الشعبي لتجارب وحدوية كبرى، مثل إقامة الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن عام ١٩٥٨.

وجدت الحكومة العراقية نفسها، قبيل قيام الاتحاد العربي الهاشمي، مضطرة للتقارب مع الأردن، خاصة بعد ان تعرضت في عام ١٩٥٧ الى حملة انتقادات لاذعة وهجوم

اعلامي مكثف من قبل الحكومة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر، وقد تمحور هذا الانتقادات حول سياسة العراق الخارجية، ولاسيما انضمامه الى حلف بغداد عام ١٩٥٥، الذي عد في خطاب الناصري أداة امبريالية بريطانية وامريكية للهيمنة على المنطقة واجهاض مشاريع الوحدة العربية[٩]. كما اتهمت القاهرة الحكومة العراقية بالابتعاد عن التوجهات القومية العربية، والانحياز الى المعسكر الغربي على حساب استقلال القرار العربي، الامر الذي انعكس بشكل واضح في الحملات الإعلامية التي شنتها إذاعة "صوت العرب" والصحف المصرية، حيث صور النظام الملكي العراقي بوصفه عائقا امام نهضة الامة العربية ووحدتها. هذا التصعيد الإعلامي–السياسي المصرية دفع بغداد الى البحث عن دعم سياسي وإقليمي موازن، فوجدت في الأردن الهاشمي حليفا طبيعيا يشاركها المخاوف ذاتها من المشروع الناصري[١٠].

اما الأردن، فقد اتجه نحو التقارب مع العراق تمهيداً لإقامة اتحاد هاشمي بين البلدين نتيجة تضافر عدة عوامل سياسية وامنية واقتصادية. سياسيا، شكل تصاعد التيارات القومية والتحررية العربية بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ تهديداً للاستقرار الملكي، إذ بدأ جزء من المجتمع الأردني يتأثر بالخطاب الناصري، مما دفع الحكومة للبحث عن تحالفات تحمي السلطة الهاشمية. اقتصادياً، انعكس هذا الوضع على الدعم الخارجي والمساعدات الغربية، مما زاد من هشاشة الوضع المالي في البلاد[١١]. إقليمياً، جاء التقارب في سياق التوترات المتصاعدة بعد اعلان الوحدة المصرية–السورية في شباط ١٩٥٨، حيث أراد الأردن، بالتنسيق مع حلف بغداد، مواجهة نفوذ محور القاهرة–دمشق المتنامي، وتعزيز موقفه السياسي والاقتصادي. وقد توافقت هذه الخطوة مع رغبة ممثلي الأردن و العراق في السعي نحو الوحدة العربية وإقامة اتحاد فدرالي، بما يرسخ النظام الهاشمي ويخلق توازناً إقليمياً في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية[١٢].

باختصار، كان التقارب الأردني–العراقي خطوة استراتيجية متعددة الأبعاد، تجمع بين حماية النظام الملكي من انتشار الفكر القومي الناصري، تعزيز الامن الداخلي، دعم الاقتصاد الوطني، ومواجهة النفوذ الإقليمي المتنامي لمصر وسوريا.

وعلى هذا الأساس، شرعت كل من العراق والأردن في سلسة من المباحثات الرسمية وغير الرسمية تمهيداً لإقامة اتحاد هاشمي فدرالي. ففي أواخر عام ١٩٥٧ بدأت الاتصالات غير الرسمية، بين المسؤولين الأردنيين والعراقيين عبر وسطاء سياسيين وعشائريين لتنسيق الرؤية حول طبيعة الاتحاد واليات التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري(١٣). وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨، اوفدت الأردن وفدين رسميين لبدء المفاوضات: الأول الى بغداد برئاسة سليمان طوقان، وزير البلاط الملكي، والثاني الى رياض برئاسة سمير الرفاعي، وزير الخارجية، وقد حمل الوفدان رسائل رسمية الى عاهلي البلدين، تدعوهم الى مشاركة في المفاوضات من اجل إقامة اتحاد فدرالي بين الأردن والعراق. وكان الرد السعودي غير مشجع، إذ عبر الملك سعود عن تذمره من رغبة العراق في توسيع دوره داخل حلف بغداد، معتبراً ان مثل هذا الاتحاد قد يغير موازين القوى الإقليمية بطريقة غير مرغوبة بالنسبة للسعودية(١٤).

رغم انسحاب المملكة العربية السعودية من مشروع الاتحاد الهاشمي ورفضها الانضمام اليه، واصل العراق والأردن مفاوضاتهما الثنائية وصولاً الى اعلان الاتحاد في شباط ١٩٥٨. ويعود إصرار الاردان على الاستمرار في تلك المفاوضات الى جملة من الاعتبارات، في مقدمتها حاجته الاقتصادية الملحة، إذ كان يعاني من ضعف في موارده المالية واعتماده الكبير على المساعدات الخارجية، فرأى في الارتباط بالعراق الغني بالنفط فرصة لتأمين الدعم والاستقرار(١٥). كما مثل البعد الأمني عاملاً حاسماً، إذ وجدت الأردن نفسه امام تهديد مباشر من المد القومي الناصري وتجربة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)، مما جعله يعتبر الاتحاد مع العراق وسيلة لتشكيل توازن سياسي وعسكري يحمي نظامه الملكي. والى جانب ذلك، كان الانتماء الهاشمي المشترك بين العائلتين الحاكمين في بغداد وعمان دافعاً طبيعياً للتقارب، فضلاً عن التعامل الجغرافي، حيث ان المملكتين متحاورتان ولا يفصل بينهما سوى بادية صحراوية ترتبط عبر طرق مواصلات مشتركة، كما ترتبط عملة المملكتين بالكتلة الإسترليني، وهو ما عزز فرص التواصل والاندماج بينهما(١٦). كما لعبت بريطانيا دوراً مشجعاً في دفع الأردن للاستمرار بالاتحاد، لكونه يشكل أداة لاحتواء

النفوذ المصري والسوفيتي، وهذا ما انسجم مع مصالح الأردن الذي ظل يعتمد على لندن في دعمه السياسي و الاقتصادي[١٧].

بدأت المفاوضات التمهيدية بين العراق والأردن في بغداد بتاريخ ٣ شباط ١٩٥٨، اعقبها انتقال الملك فيصل الثاني (١٩٣٩-١٩٥٨) الى عمان في ١١ شباط من العام نفسه، حيث كان برفقته وفد رسمي ضم كلاً من: توفيق السويدي، رئيس الوزراء الأسبق (الذي تولى رئاسة الوزراء ثلاث مرات ١٩٢٩، ١٩٤٦، ١٩٥٠)، وبرهان الدين ال باش اعيان، وزير الخارجية (١٩٥٧-١٩٥٨)، ونديم الباججي، وزير المالية، وعبد الرسول الخالصي، وزير العدلية، ثم لحق بهم الأمير عبد الاله الذي شغل منصب الوصي على العرش بين (١٩٣٣و١٩٥٣)[١٨]. وفي المقابل، ترأس الوفد الأردني المفاوض إبراهيم هاشم، الوزراء (١٩٥٧-١٩٥٨)، الى جانب نائبه سمير الرفاعي، وخلوصي خيري، وزير الاقتصاد الوطني، واحمد الطروانة، وزير التربية والتعليم، وعاكف فايز، وزير الدفاع، وسليمان طوقان، وزير البلاط، وبهجت التلهوني، رئيس الديوان الملكي، وحابس المجالي، رئيس هيئة اركان الجيش وأخرون[١٩].

عقد الاجتماع الأول بين الملك حسين والملك فيصل في ٣ شباط ١٩٥٨، وانضم اليهما لاحقاً كل من الوصي عبد الاله ورئيس الوزراء الأسبق نوري سعيد ضمن الوفد العراقي، وقد تمحورت المباحثات حول ضرورة إعادة النظر في موقف العراق من حلف بغداد باعتبارها الخطوة الأولى نحوى تحقيق الاتحاد بين البلدين[٢٠]، وقد سعى الجانبان الأردني الى ممارسة الضغط على الحكومة العراقية لدفعها نحو الانسحاب من الحلف، غير ان بغداد رفضت ذلك، واكتفت بالتأكيد ان اقصى ما يمكن ان تقدم عليه هو دراسة وضعها داخل الحلف، اخذة بعين الاعتبار الأوضاع الدولية ومصالحها الوطنية[٢١].

اثارت عضوية العراق في حلف بغداد توتراً خلال مفاوضات الاتحاد العربي الهاشمي، إذ اصر الملك حسين على ضرورة انسحاب العراق من الحلف، وقد فسر بعض المرتقبين هذا الإصرار الأردني في البداية باعتبارين رئيسيين: الأول: ممارسة ضغط على العراق للحصول على اكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية للأردن، وثانياً: محاولة نفي الطابع الاستعمارية عن الاتحاد، نظراً لان حلف بغداد أنشئ بجهود الولايات المتحدة

الامريكية، غير ان وزير خارجية العراقي أوضح للجانب الأردني، ان العراق لن يفرض على الأردن الانضمام الى الحلف في حالة قيام الاتحاد، وان لكل مملكة الحق في الاحتفاظ بشخصيتها السياسية المستقلة[٢٢].

ومع ذلك، ورغم ان الاتفاق العراقي–الأردني نص على ان "المعاهدات والمواثيق الدولية التي سبق ان ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد، ستظل مرعية بالنسبة للدولة التي عقدتها وغير ملزمة بالنسبة للدولة الأخرى"، الا ا اهداف وغايات حلف بغداد كانت ستفرض قيوداً على الأردن عبر توحيد السياسة الخارجية والجيش بين دولتي الاتحاد، خاصة وان رئاسة الاتحاد ورئاسة الحكومة كانت من نصيب العراق، فإذا التزم الجيش العراقي باي من التزامات حلف بغداد، فان الجيش الأردني سيكون ملزماً بدعمه ضمن اطار التوحيد العسكري و السياسي[٢٣]، مما يعني ان الأردن قد انضم الى الحلف بصورة غير مباشرة.

ورغم قيود المحتملة التي فرضتها اهداف حلف بغداد على الأردن، قررت المملكة المضي قدماً في اعلان الاتحاد الهاشمي، سعياً لتعزيز امنها واستقرارها الإقليمي، بالإضافة الى ضمان الدعم الاقتصادي والعسكري من العراق[٢٤]. وفي ١٤ شباط ١٩٥٨، تم الإعلان رسمياً عن الاتحاد العربي الهاشمي، حيث جرى توقيع ميثاق الاتحاد في عمان، الذي تضمن اثنتي عشرة مادة تحدد اطر التعاون بين الدولتين في مختلف المجالات، تشمل:

المادة الأولى: ينشأ اتحاد عربي بين المملكتين الأردنية والعراقية باسم الاتحاد العربي، ويكون مفتوحا للدول العربية الأخرى، التي ترغب في الانضمام اليه.

المادة الثانية: تحتفظ كل مملكة بشخصيتها الدولية المستقلة، وبسيادتها على أراضيها، بنظام الحكم فيه.

المادة الثالثة: تظل المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات التي ابرمتها كل دولة قبل قيام الاتحاد سارية وملزمة للدولة التي عقدتها فقط، وغير ملزمة للدولة الأخرى، بينما تصبح المعاهدات والاتفاقيات التي ستبرم بعد قيام الاتحاد من اختصاص حكومة الاتحاد وحدها[٢٥].

المادة الرابعة: اعتبار تاريخ الإعلان الرسمي لقيام الاتحاد، تنفذ إجراءات الوحدة الكاملة بين المملكتين، من وحدة في السياسة الخارجية والجيش، وإزالة الحواجز الجمركية، وتوحيد مناهج التعليم ....الخ.

المادة الخامسة: تتولى شؤن الاتحاد حكومة اتحادية، مؤلفة من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية، يكون أعضائهما من مجلس الامة العراقي والأردني بالتساوي، لضمان تمثيل عادل للدولتين في إدارة شؤون الاتحاد المشتركة.

المادة السادسة: يكون علم الثورة العربية الكبرى علم دولة الاتحاد[٢٦].

المادة السابعة: تقوم حكومة الاتحاد بوضع دستور الاتحاد، ويجري تعديل دساتير كل من الدولتين بما يتوفق مع احكام دستور الاتحاد، كما تتخذ الحكومة جميع الاجراءات اللازمة لإقامة حكومة الاتحاد وتفعيل الدستور خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ اعلان الرسمي.

المادة الثامنة: تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية، مؤلفة من مجلس تشريعي منتخب من كلا البلدين بعدد متساو، وسلطة تنفيذية تتولى السلطة وفق احكام الدستور[٢٧].

المادة التاسعة: عندما تقتضي الضرورة أو مصلحة الاتحاد توحيد أي شأن لم يذكر سبقاً، تتخذ الإجراءات اللازمة وفق احكام دستور الاتحاد لإدماج هذا الشأن ضمن صلاحيات الاتحاد.

المادة العاشرة: يكون ملك العراق رئيسا لحكومة الاتحاد، وفي حالة غيابه يتولى ملك الأردن رئاسة للحكومة، مع احتفاظ كل من الملكين بكامل سلطاته الدستورية داخل المملكة.

المادة الحادي عشر: يعقد مقر حكومة الاتحاد بشكل دورية، حيث تقيم الحكومة في بغداد لمدة ستة أشهر، وفي عمان لستة أشهر أخرى.

المادة الثانية عشر: يبرم هذا الاتفاق وفق الأصول الدستورية المعمول بعا في كل من الدولتين[٢٨].

عقب اعلان عن الميثاق الاتحاد، القى الملك فيصل الثاني والملك حسين خطاباً مشتركاً وجها فيه كلماتهما الى الشعبين العراقي والأردني، استحضرا خلاله مأثر جدهما الشريف حسين بن علي وتضحياته في سبيل العرب والعروبة، قبل ان يزفا نبأ الاتحاد الى

شعبهما متمنيين لهما حياة يسودها الاستقرار، وان يكون هذا الاتحاد فاتحة خير ورخاء[٢٩]. وفي سياق ذاته، صادق مجلس الاعيان والنواب في العراق في ١٧ شباط ١٩٥٨على اتفاقية الاتحاد، وجرى العمل بقانون التصديق ابتداءً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وكلف نوري سعيد بتأليف الوزارة الجديدة، وفاءً وتقديراً لخدماته[٣٠].

وضع دستور خاص بالاتحاد تألف من ثماني مواد موزعة على ثماني فصول[٣١]، وقد أقر رسمياً بعد تصديق المجلس النيابي الأردني عليه في ١٨ شباط ١٩٥٨[٣٢]، وتضمنت الدستور الأسس العامة لتشكيل الاتحاد، وحدد مهام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، الى جانب اختصاصات أخرى شملت مصادر تمويل الاتحاد، وتنظيم الجيش، والتعليم وغيرها من الشؤون، وقد شهدت العاصمة عمان احتفالات ومهرجانات بهذه المناسبة، شاركت فيها مجموعة من الطلبة والشباب الذين خرجوا في التظاهرات مرددين الهتافات المؤيدة للاتحاد[٣٣].

عقب تشكيل حكومة الاتحاد، أعلن نوري سعيد ان السياسة الاتحادية ستقوم داخلياً على تعزيز الاستقرار وتوحيد الجهود بين العراق والأردن بما يضمن تنسيق التشريعات وتطوير المؤسسات المشتركة، والعمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعبي الاتحاد. أما خارجياً، فقد شدد على ان الاتحاد سيتبنى نهج التعاون مع الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة، واضعاً في مقدمة أولوياته إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، ومؤكداً ان الاتحاد يمثل خطوة أولى في مسار تحقيق الوحدة العربية الشاملة وتعزيز مكانة العرب إقليمياً ودولياً[٣٤].

تباين الموقف السياسي والشعبي من الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن، فعلى الرغم من انه مثل مشروعاً هاشمياً مشتركاً، الا ان صداه في الشارعين كان مختلفاً. ففي الأردن قوبل الاتحاد برفض قاطع من معظم الأحزاب السياسية، التي اعتبرته امتداداً لمشروع استعماري جديد ارتبط بحلف بغداد، ورأت فيه أداة بريطانية–أمريكية لتكريس الغربي، مؤكدةً ان قيامه لم يكن تعبيراً عن إرادة شعبية بل نتيجة مباشرة للتدخل الخارجي[٣٥]. اما في العراق، فقد انقسم الرأي العام الى مؤيدين نظروا الى الاتحاد باعتبار خطوة نحو توحيد الجيش والسياسة الخارجية وتجسيداً للوحدة القومية من خلال اعتماد علم

الثورة العربية، والمعارضين عدوه أداة غربية لمواجهة الوحدة المصرية–السورية، وهي الوحدة التي لاقت صدى واسعاً لدى الجماهير العربية آنذاك[٣٦]. ويرجح ان شدة المعارضة العراقية ارتبطت أيضاً بعوامل اقتصادية، إذ شاع شعور بعدم التكافؤ بين القطرين، مما دفع حكومة الاتحاد الى محاولة ضم الكويت لتقوية قاعدته الاقتصادية[٣٧]. وعليه يمكن القول ان الموقف الأردني اتسم بتركيز على البعد السياسي–الأيديولوجي في رفض لاتحاد، بينما الموفق العراقي اتسم بمزيج من الاعتبارات القومية والاقتصادية. كما ان تزامن اعلان الاتحاد مع قيام الجمهورية العربية المتحدة أظهر الاتحاد الهاشمي وكأنه مشروع مواز، بل موجه لإضعاف الوحدة المصرية–السورية، وهذا ما أفقده الشرعية القومية على مستوى الشارع العربي. وبذلك مثل الاتحاد العربي الهاشمي محاولة ملكية–غربية لاحتواء المد القومي، لكنه أصطدم بواقع شعبي والسياسي جعل استمراره هشاً وقصيرة الأمد.

سعت الحكومة العراقية، قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، الى ضم الكويت الى الاتحاد في إطار مساعي لتعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية في المنطقة[٣٨]. وقد تجسدت أولى هذه المحاولات في اذار عام ١٩٥٨، حين اجتمع الملك فيصل الثاني برفقة نوري سعيد رئيس الوزراء وتوفيق السويدي وزير الخارجية وفاضل الجمالي عضو مجلس الاعيان مع (S.Lioyd– سلوين لويد) وزير الخارجية البريطاني في بغداد، حيث طرح الجمالي مقترحاً يقضي بإعلان استقلال الكويت ورفع اميرها الى مرتبة الملك، الا أن لويد أوضح ان المسالة تتطلب قراراً على مستوى مجلس الوزراء البريطاني[٣٩]. وفي نيسان من العام نفسه، أرسلت الحكومة العراقية توفيق السويدي الى لبنان للقاء امير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي كان يقيم هناك، وأجريت مباحثات سرية بين الجانبين بشأن انضمام الكويت الى الاتحاد، غير أنها انتهت دون نتيجة، بسبب تخوف القيادة الكويتية من فقدان امتيازاتها التقليدية، فضلاً عن خشيتها من النظرة العراقية التي اعتبرت الكويت امتداداً طبيعياً وجغرافياً لأراضيها. وتوصلت المساعي العراقية من خلال دعوة رسمية وجهت الى الأمير لزيارة بغداد، فلبى الدعوة في ١٠ أيار ١٩٥٨، حيث التقى نوري السعيد الذي عرض عليه ترسيم الحدود وتزويد الكويت بالمياه مقابل الانضمام الى الاتحاد، الا ان الأمير لم يبد تجاوباً مع العرض[٤٠]. اما المحاولة الأخيرة فتمثلت في زيارة نوري سعيد الى لندن في أواخر حزيران

١٩٥٨، حيث التقى مجدداً بوزير الخارجية البريطاني سلوين لويد، وطالبه بضرورة التعامل مع موضوع الكويت بجدية اكبر، ليقترح الأخير عقد اجتماع عراقي–بريطاني في ٢ تموز ١٩٥٨ لبحث القضايا العالقة، وفي مقدمتها قضية الكويت(٤١).

غير ان هذه الجهود توقفت تماماً مع اندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما نتج عنها اسقاط النظام الملكي في العراق(٤٢)، إذ اعلن رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة عبدالكريم قاسم (١٩٥٨–١٩٦٣) في بيان رسمي بتاريخ ١٦تموز ١٩٥٨، انسحاب العراق من الاتحاد العربي الهاشمي مع الأردن، مبيناً ان الاتحاد بين العراق والأردن لم يكن اتحاداً حقيقياً يستند الى إرادة الشعب ومصلحته، بل كان يهدف اساساً الى دعم النظام الملكي الفاسد وخدمة مصالح فئة محدودة من الحكام، دون مراعاة تطلعات الشعب العربي في الحرية والوحدة، موكداً: "ان الاتحاد الهاشمي يفتقر الى الأسس المشروعة والقانونية، وان جميع الإجراءات والتشريعات التي أسست له تعد باطلة وملغاة"، موضحاً "ان الحكومة العراقية اعتبرت نفسها غير معنية باي التزامات مالية او عسكرية او سياسية ترتبت على قيام الاتحاد، باعتبارها التزامات فرضت على العراق في غياب الإرادة الشعبية"(٤٣).

وعليه، فقد انتهى الاتحاد العربي الهاشمي سريعاً مع سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨، بعد ان عجز عن تحقيق أهدافه المعلنة او تثبيت اسسه السياسية والاقتصادية، ليظل تجربة قصيرة الأمد لم تستطيع الصمود امام التحديات الداخلية والإقليمية والدولية. وقد شكل انهياره نقطة تحول بارزة في توازنات الشرق الأوسط، إذ أفرز تداعيات متباينة لدى الدول المحيطة، التي وجدت في ذلك حدثاً يعيد رسم خريطة النفوذ في المنطقة. ومن بين هذه المواقف الإقليمية، يبرز موقف الإيراني، الذي اكتسب أهمية خاصة، بالنظر الى موقع إيران الاستراتيجي وصلتها الوثيق بالسياسات الغربية، وهذا ما يجعل من دراسة موقفها من الاتحاد العربي الهاشمي مدخلاً ضرورياً لفهم طبيعة التفاعلات الإقليمية في المرحلة اللاحقة.

ثانياً: موقف الإيراني الرسمي اتجاه الاتحاد العربي الهاشمي.

تعد إيران إحدى القوى الإقليمية المحورية في شرق الأوسط، إذ ارتبطت سياستها الخارجية بمحددات القوة العسكرية والطموحات التوسعية التي سعت الى ترسيخها، ولاسيما

في الخليج العربي بوصفه المجال الحيوي لنفوذها الاستراتيجي. وقد شكل العراق، بحكم الجوار الجغرافي والحدود المشتركة، ساحة رئيسية للتوتر المستمر بين البلدين، تجسد في صورة تنافس إقليمي متعدد الابعاد. وفي هذا السياق، تعاملت طهران مع أي تحول سياسي في العراق او الخليج العربي على انه تهديد مباشر او غير مباشر لمصالحها الجوهرية، لاسيما ما يتعلق بالملفات السيادة والنفوذ في القضايا الخلافية، مثل البحرين والجزر الإماراتية الثلاث. كما ارتبطت هذه المخاوف بالبعد الداخلي، حيث خشيت القيادة الإيرانية من تداعيات تلك التحولات على استقرار نظامها السياسي، ولاسيما في ضل تنامي المد القومي والثوري العربي خلال خمسينات من القرن العشرين، هذا ما جعل إيران تنظر الى البيئة الإقليمية باعتبارها عامل ضغط مستمر يهدد توازنها الداخلي والإقليمي معاً.

اتسم موقف الرسمي الإيراني تجاه الاتحاد العربي الهاشمي بالحذر واليقظة الاستراتيجية، نتيجة تداخل عدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية. فقد كان الشاه محمد رضا بهلوي مهتماً بالحفاظ على التوازن السياسي في المنطقة، خصوصاً مع تزايد النفوذ القومي العربي بقيادة جمال عبد الناصر، وارتفاع قوة التيارات اليسارية والقومية داخل بعض الدول العربية، وهذا ما قد يهدد استقرار ايران الداخلي، لاسيما في منطقة الاهواز ذات الأقلية العربية الكبيرة(٤٤).

منذ بدء المفاوضات التمهيدية بين العراق و الأردن في ٣ شباط ١٩٥٨، والتي مثلت خطوة أساسية نحو بلورة مشروع وحدوي مشترك، وحتى اعلان الرسمي عن قيام الاتحاد العربي الهاشمي في ١٤ شباط من العام نفسه، تبنت إيران سلسلة من المواقف الرسمية اتسمت بالحذر والتحفظ إزاء هذا المشروع وانعكاساته المحتملة على التوازنات الإقليمية. ففي ١٠ شباط١٩٥٨، القى الشاه محمد رضا بهلوي خطاباً امام مجلس وزراء الإيراني، قدم قراءة أولية لمشروع الاتحاد، مؤكداً على ضرورة الحفاظ على السيادة الوطنية وامن الحدود الغربية، مع الدعوة الى اتباع سياسة تحفظية تتجنب الانخراط في المواجهة مباشرة قد تضر بمصالح الإيرانية(٤٥). وقد أعاد الشاه التأكيد على هذا الموقف في رسالته المؤرخة في ١٤ شباط ١٩٥٨ والموجهة الى الملك فيصل الثاني، حيث تضمنت تهنئة شكلية بمناسبة اقتراب الإعلان النهائي عن الاتحاد، لكنها في الوقت نفسه أبرزت قلق طهران من أي تحركات قد

تمس الاحواز او تؤثر على أمن الحدود الغربية، داعيةً الى اعتماد التعاون الإقليمي وتفادي أي تصعيد سياسي او عسكري[٤٦].

وعند الإعلان الرسمي عن الاتحاد العربي الهاشمي في ١٤ شباط ١٩٥٨، سارعت إيران، أسوة ببقية الدول الأعضاء في حلف بغداد، الى ابداء تأييدها ودعمها للمشروع الوحدوي، وهذا الموقف جاء منسجماً مع السياسة المعادية التي انتهجها الشاه محمد رضا بهلوي تجاه جمال عبد الناصر، واعتبر رداً غي مباشر على قيام الجمهورية العربية المتحدة. ولكن مع ذلك، لم يغفل الشاه التأكيد على هواجسه الأمنية، إذ بعث في ١٥ شباط برسالة الى الملك حسين، شدد فيها على ضرورة الاستقرار الإقليمي والحوار مع الدول المجاورة، محذراً من أي خطوات قد تؤثر سلباً على الأمن الحدودي الإيراني، وداعياً كل من العراق والأردن الى التشاور المستمر مع طهران بشأن التطورات الجارية في بغداد وعمان[٤٧]. وبموازاة تلك الرسائل والخطابات العلنية، اصدر الشاه في ١٨ شباط ١٩٥٨ تعليماته الى إدارة السياسة الخارجية الإيرانية إزاء التطورات الإقليمية، بمتابعة المستجدات عبر السفارات والوسطاء المحليين، وهذا ما يعكس السياسة الرسمية والتحركات الاستخباراتي غير المباشر[٤٨].

كما تبنت وزارة الخارجية الإيرانية منذ اعلان الاتحاد العربي الهاشمي في ١٤ شباط ١٩٥٨، موقفاً يتسم بالتحفظ والحذر، إذ عد وزير الخارجية (منوجهر اقبال) (١٩٥٧-١٩٦٠) الاتحاد شأناً داخلياً يخص العراق والأردن، مؤكداً ان إيران ستقتصر على متابعة مجريات الاحداث ورصد تطوراتها، دون الانخراط المباشر فيها او تقديم أي دعم رسمي[٤٩]. وفي يوم التالي، ١٥ شباط، وجه اقبال تعليماته الى السفارتين الإيرانيتين في بغداد وعمان بضرورة التزام الحياد وعدم الادلاء بأي تصريحات مؤيد او معارضة للاتحاد مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة حماية المصالح الاقتصادية والسياسية لإيران في المنطقة، وضمان حماية افراد الجالية الإيرانية المقيمين هناك. غير ان موقف من الاتحاد لم يكن خالياً من الاعتبارات الاستراتيجية، إذ رأت وزارة الخارجية ان هذه التجربة الاتحادية اعتمدت بدرجة أساسية على الإرادة البريطانية والدعم الخارجي، أكثر من اعتمادها على الإرادة الشعبية في العراق و الأردن[٥٠]. زمن هذا المنطق، أولت طهران أهمية خاصة للتقارير الدبلوماسية

الواردة من سفارتيها، التي ركزت على رصد توجهات النخب السياسية والعسكرية ومواقف الرأي العام، فضلاً عن متابعة المخاطر الإقليمية المتنامية، ولاسيما مع تصاعد النفوذ المصري في المشرق، وما يحمله ذلك من تهديد محتمل للتوازنات الإقليمية ومصالح إيران مباشرةً.

ومنذ ١٢ شباط ١٩٥٨ أولت السفارة الإيرانية في بغداد اهتماماً خاصاً بالمفاوضات العراقية–الأردنية التي أفضت الى اعلان الاتحاد العربي الهاشمي في ١٤ شباط من العام نفسه. وقد نقل (أمان الله اردلان)، السفير الإيراني في بغداد (١٩٥٣–١٩٦٠)، تفاصيل اجتماعات نوري السعيد والملك فيصل الثاني الى طهران، مبيناً حجم التحفظات التي أبدتها بعض الأوساط السياسية العراقية إزاء الاتحاد[٥١]. كما رصد أردلان في تقريره خلال شهري (١٠ اذار الى ٣٠ نيسان ١٩٥٨) تزايد موجة المعارضة الشعبية، ولاسيما في صفوف الطلبة وبعض دوائر الجيش، الى جانب بوادر التململ داخل الجيش من سياسات الحكم، الامر الذي دفعه الى التحذير من احتمال وقوع انقلاب عسكري على غرار التجربة المصرية في عام ١٩٥٢[٥٢].

وفي ٥ أيار ١٩٥٨، لاحظت السفارة تصاعد المد القومي المؤيد لعبد الناصر وانتشار الشائعات بشان اتصالات سرية بين ضباط عراقيين وسفارة الجمهورية العربية المتحدة، معتبرة ان استمرار الاتحاد الهاشمي اصبح مرهوناً بالدعم البريطاني، وان الشارع العراقي بدأ يميل نحو معاداة النظام الملكي[٥٣]. ثم أفادت برقيات الصادرة في ٧ حزيران ١٩٥٨، بانعكاس احداث لبنان على الوضع الداخلي العراقي، حيث ازدادت نقمة الشارع على الحكومة بسبب ارتباطها بالاتحاد وبالغرب. وفي تقرير اخر بتاريخ ٢٨ حزيران، حذرت السفارة من المعلومات تتعلق باستعداد بعض الضباط في بغداد لتنفيذ انقلاب عسكري، واوصت طهران بمتابعة الوضع الأمني وحماية المصالح الإيرانية[٥٤].

وتوجت هذه التقارير بسلسلة برقيات عاجلة في صباح ١٤ تموز ١٩٥٨، والتي أظهرت تحركات الوحدة العسكرية بتجاه بغداد، وما أعقبها من سقوط النظام الملكي ومقتل افراد عائلة المالكة ورئيس الوزراء نوري السعيد، وأكد التقارير ان الانقلاب لم يكن مفاجئاً في جوهره بقدر ما كان متعلقاً بتوقيته، ومشددة على ضرورة عدم تسرع في الاعتراف بالنظام

الجديد ومصير الاتحاد العربي الهاشمي الى حين اتضاح توجهاته تجاه ايران، مع تركيز على حماية البعثة الدبلوماسية والرعايا الإيرانيين داخل العراق[٥٥].

وفي السياق ذاته، انشغلت السفارة الإيرانية في عمان بمتابعة تطورات الموقف الأردني من مشروع الاتحاد الهاشمي، ورفعت الى طهران سلسلة من التقارير التي عكست تردد القيادة الأردنية إزاء الاندماج مع العراق. فقد اشارت برقياتها المؤرخة (١٦و٢٥ شباط ١٩٥٨) الى ان الملك حسين ودوائر البلاط الملكي تعاملوا مع المشروع بقدر كبير من الحذر، خشية ان يؤدي الاتحاد الى تراجع وتقليص الدور السياسي للأردن لصالح بغداد. وبناءً على ذلك، اوصت السفارة بضرورة الحفاظ على قنوات اتصال دبلوماسية فعالة مع عمان، تضمن حماية المصالح الإيرانية الإقليمية، وتمنع في الوقت ذاته أي تداعيات قد تمس حدود ايران الغربية[٥٦].

وقد عكست برقية أخرى بتاريخ ٢٠ اذار ١٩٥٨، ادراك السفارة لمدى هشاشة الوضع الأردني، إذ بينت ان استقرار المملكة ظل قائماً على المساعدات المالية و العسكرية البريطانية، وان الاتحاد لم يغير جوهرياً في المعادلة الاعتماد البنيوي[٥٧]. اما تقريرها الصادر في ١٢ أيار ١٩٥٨، فقد رصد ضعف التأييد الشعبي الأردني للاتحاد، على الرغم من تبني الخطاب الرسمي لشعارات قومية مؤيد لعبد الناصر، الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية الى اتخاذ إجراءات وقائية، شملت نشر وحدات عسكرية في بعض المناطق، وحشد وسائل الاعلام الرسمية للترويج للاتحاد والحد من احتمالات وقوع مظاهرات[٥٨]. كما أبرزت تقارير أخرى في ٧ حزيران من العام نفسه، ان التوترات المتصاعدة في لبنان ساهمت في تعميق هواجس البلاط الأردني، وهذا ما دفع الملك حسين الى البحث عن تعزيز موقعه السياسي عبر الاتحاد، مستنداً بصورة شبه كاملة الى الدعم البريطاني المباشر. غير ان السفارة الإيرانية رأت في هذا التوجه مؤشراً على ضعف البنية السياسية والاقتصادية للأردن وعدم قدرته على مجابهة الضغوط الإقليمية، خصوصاً في ظل اعلان الجمهورية العربية المتحدة واقتراب المد القومي في العراق[٥٩].

ويظهر هذا التبيان ان التقارير الصادرة عن السفارتين الإيرانيتين في بغداد وعمان عكست بوضوح إدراك طهران لوجود مسارين متوازيين ومتشابكين في آن واحد: أولهما

المسار الداخلي في العراق، الذي كان يتجه تدريجياً نحو الانفجار العسكري في ضل تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية، وثانيهما المسار الخارجي في الأردن، الذي بدأ أكثر هشاشة، لارتباط استقراره بالاعتماد المستمر على المساندة المالية والعسكرية البريطانية. وقد ساهم هذا الادراك المزدوج في بلورة موقف إيران أتسم بالتحفظ والحذر تجاه مشروع الاتحاد العربي الهاشمي، حيث رأت طهران انه يفتقر الى مقومات الصمود الذاتية، ويعتمد بصورة شبه كاملة على المعطيات ظرفية وخارجية، الأمر الذي جعله مشروعاً قصير المدى في حساباتها الاستراتيجية.

الى جانب الخطاب الرسمي وتعليمات وزارة الخارجية، لعبت المتابعة الأمنية والاستخباراتية دوراً محورياً في بلورة الموقف الإيراني من الاتحاد العربي الهاشمي. فقد تولت أجهزة متعددة أبرزها السافاك[٦٠]، مهام مراقبة المفاوضات التمهيدية بين العراق والأردن منذ بداية شباط ١٩٥٨، وتحليل احتمالات دعم الاتحاد من القوى الغربية، لاسيما بريطانيا، الى جانب تقييم انعكاسات المشروع على التوازن الإقليمي وعلى الاستقرار في المناطق الحدودية ذات الكثافة العربية مثل الاحواز.

في هذا السياق، كثف السافاك دوريات المراقبة على طول حدود مع العراق بهدف رصد أي تحركات قومية عربية او مجموعات مسلحة قد تسعى للتسلل الى الاراضي الإيرانية. كما شملت المتابعة الأنشطة الثقافية والاجتماعية، بما في ذلك الجلسات الثقافية والمناقشات بين المثقفين العرب، التي قد تروج لأفكار القومية العربية او تظهر تأييداً للاتحاد، بالإضافة الى مراقبة الصحف و المطبوعات القادمة من العراق والأردن والتي كانت تنقل اخبار الاتحاد وردود الفعل الرسمية والشعبية[٦١].

واعتمد السافاك ايضاً على شبكات محلية من المخبرين تضم عرب الاحواز وسكان المناطق الحدودية، لتقديم معلومات دقيقة عن أي تجمعات سياسية او اجتماعية سرية مرتبطة بالقومية العربية، وهذا ما مكن السلطات الأمنية من تقيم التهديدات المحتملة واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، بما يعكس التنسيق الوثيق بين الأجهزة الأمنية والسياسية للحفاظ على الاستقرار الداخلي ومنع أي تأثير لمشروع الاتحاد على أراضي إيران[٦٢].

كما أولت وزارة الداخلية، بالتنسيق مع دوائر الأمن المحلية، اهتماماً خاصاً بمتابعة النشاط القومي العربي داخل ايران، بصورة أدق في منطقة الاحواز، التي عدت البؤرة الأكثر عرضة للتأثير بالدعوات الوحدوية، ورغم ان تفاعل عرب الاحواز مع مشروع الاتحاد بقي محدوداً، واقتصر في معظمه على متابعة الاخبار والبرقيات الصحفية الواردة من العراق والأردن، او على نقاشات فكرية سرية بين بعض المثقفين في المدن الرئيسية مثل الاحواز العاصمة، المحمرة، وعبادان حول فكرة الوحدة العربية، إلا ان هذه الأنشطة لم تتجاوز حدود الجلسات الفكرية والنظرية(٦٣).

وفي هذه السياق، برزت بعض شخصيات المحلية التي عبرت عن ميولها الفكرية والقومية عبر أنشطة ثقافية وادبية متواضعة، مثل الشاعر والمثقف حسن الطيار، والأديب يوسف الحاجي الذي كانت له علاقات مع الأوساط الثقافية في العراق، وكذلك شخصيات اجتماعية من وجهاء المحمرة وعبادان، مثل ناصر الخزعلي وجاسم آل صياح وعبدالله البطاط، فضلاً عن عبد المحسن النسيي وعبد الأمير الركابي وغيرهم ممن عبروا عن تعاطف رمزي مع الاتحاد، وقد جاء هذا التعاطف غالباً عبر رسائل فردية او تعليقات محدودة في بعض الصحف الإقليمية، دون ان يتخذ طابعاً تنظيمياً او علنياً(٦٤). غير ان السلطات الإيرانية تعاملت مع هذه المظاهر بوصفها مؤشرات حساسة، فأخضعتها لرقابة صارمة ومتابعة دقيقة، في اطار استراتيجية أمنية وسياسية هدفت الى الاحتواء أي تأثير وحدوي محتمل داخل حدوده(٦٥). وذلك سعت طهران الى البقاء على النشاط القومي العربي في نطاقه الفكري المحدود، وضمان ألا يتحول الى قوة فعلية قد تهدد استقرارها الداخلي.

وهذا ما أكدته الوثائق البريطانية السرية المتعلقة بالموقف الرسمي الإيراني من الاتحاد الهاشمي، إذ تكشف بوضوح ان طهران اعتمدت نهجاً حذراً ومدروساً، يستند الى حسابات ان الحكومة الإيرانية استراتيجية دقيقة في تعاملها مع هذا التطور الإقليمي. فقد أظهرت الوثيقة رقم (FO٣٧١/١٢٣٤٦٠) ان طهران أبدت قلقها من تعزيز النفوذ العراقي والأردني، معتبرة ان الاتحاد قد يغير التوازنات الإقليمية، وطلبت توضيحات من بغداد وعمان بشأن أهداف الاتحاد والتزاماتهم العسكرية والسياسية، كما أكدت على ضرورة التنسيق مع الكبرى لضمان حماية مصالح إيران(٦٦). وفي الوثيقة رقم (FO٣٧١/١٢٣٤٦١) أوضح

السلك الدبلوماسي البريطاني في طهران ان إيران عززت مراقبتها على الصحافة الداخلية والخارجية والحدود، وأعدت تقارير دورية للشاه ووزارة الخارجية لتقييم كل التطورات السياسية والعسكرية للاتحاد، مع التأكيد على التحفظ الرسمي وعدم التصعيد(٦٧). اما الوثيقة رقم (FO٣٧١/١٢٣٤٦٢)، فقد أضافت ان إيران اعتبرت الاتحاد تحدياً محدوداً للأمن الحدودي الإيراني لكنه لم يشكل تهديداً مباشراً للنظام الملكي، مع استمرار التنسيق مع القوى الكبرى لمتابعة أي تحركات عراقية او اردنية قد تؤثر على الاحواز(٦٨). تؤكد هذه الوثائق ان إيران اتبعت موقفاً متزناً يجمع الحذر الاستراتيجي وحماية الحدود أقلية الاحواز، مع تنسيق دولي وإجراءات دبلوماسية وحدودية وإعلامية، مما يعكس نضج سياستها الخارجية في مواجهة التحديات الإقليمية.

بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج ان الموقف الرسمي الإيراني تجاه الاتحاد العربي الهاشمي تميز بالتحفظ والانتظار الحذر، متجنباً الانخراط المباشر سواء في تأييد المشروع او معارضة الصريحة. وسعت طهران من خلال هذا الموقف الى تحقيق توازن دقيق بين مصالحها الاستراتيجية في العراق والخليج من الجهة، والحفاظ على قنوات الاتصال الدبلوماسي مع كل من بغداد وعمان من جهة أخرى. غير ان هذا الموقف الرسمي لم يكن سوى جانب واحد من الصورة الكاملة، إذ برز في المقابل موقف اخر عكس تصورات النخب الفكرية والإعلامية والحزبية في إيران، وهذا ما يشكل موضوع المحور التالي حول الموقف الإيراني غير رسمي من الاتحاد العربي الهاشمي.

ثالثاً: الموقف الإيراني غير الرسمي تجاه الاتحاد العربي الهاشمي.

وعلى الرغم من الحياد الرسمي الذي تبنته إران اتجاه الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن كشفت ردود الفعل غير الرسمية عن سياسة دقيقة تجمع بين الحذر والمراقبة المستمرة. فقد أظهرت الصحافة الإيرانية، والاوساط الفكرية والسياسية، اهتماماً كبيراً بتحليل المشروع، مع تقيم مستمر لإمكانية تأثيره على الامن الحدودي والمصالح الاقتصادية لإيران، لاسيما في المناطق ذات التركيبة العربية مثل الاحواز. ومن خلال هذا الموقف غير الرسمي، برزة طهران كمراقب واعِ لتداعيات الاتحاد على سياساتها الإقليمية، محافظة على

مسافة تتيح لها الموازنة بين الحذر السياسي والاستعداد لاي تحولات محتملة، دون الانخراط في مواجهة مباشرة قد تضر بمصالحها.

لعبت الصحافة الإيرانية دوراً بارزاً في عكس الموقف غير الرسمي لإيران اتجاه الاتحاد العربي الهاشمي، حيث أظهرت مقالاتها وتقاريرها تحفظاً وضحاً، مع حرص على توخي الحياد في الشكل العام. حيث أشارت صحيفة الاطلاعات الإيرانية في ١٤ شباط ١٩٥٨ الى ان "وحدة عربية أخرى تشكلت بوجه الجمهورية العربية المتحدة، فقد ابرم العراق والأردن اتحاداً، وان كان اقل تماسكاً في الوقت الراهن مقارنة بالاتحاد المصري–السوري، الا ان الطريق أصبح ممهداً بصورة أفضل لتشكيل حكومة موحدة، نظراً لحدود المشتركة بين العراق والأردن ولارتباطهما المتين من الناحيتين الاسرية والاقتصادية، مما يجعل الاتحاد مرتكزاً على العراق من جميع النواحي"[٦٩]. وفي العدد التالي في الصحيفة بتاريخ ١٥ شباط، ذكر ان "الاتحاد المصري–السوري لا يمتلك من المزايا سوء مكانته في العالم العربي وجذبيه بين الأوساط الشعبية العربية، فضلاً عن قدره العسكرية والسياسية والاقتصادية الأعلى، الا ان العوال الجغرافية والاقتصادية التي يتميز بها الاتحاد العربي الهاشمي تعزز من إمكانية تحقيق امتزاج واختلاط بين الشعبين العراقي والأردني خلال فترة زمنية قصيرة، ومن الطبيعي ان يظل العنصر العراقي هو المسيطر في هذا الاتحاد نظراً لقوته النسبية والمركزة الأكثر ثباتاً مقارنة بالأردن"[٧٠].

ووفقاً لما وردة صحيفة كيهان الإيرانية بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٨، فان تشكيل الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي لن يغير جوهر التنافس بين الوحدتين في منطقة الشرق الأوسط، بل من المرجح ان يؤدي وجود هذين الاتحادين الى مواجهة احداهما للآخر، مما يقضي في نهاية المطاف الى نشؤ جبهتين مقابلتين. وتشير الصحيفة الى ان الاتحاد العربي الهاشمي يعد نتيجة منطقية لتشكيل الجمهورية العربية المتحدة، وان قادة العراق والأردن، رغبةً في حماية بلدهما من التأثير بالتيارات القوية القادمة من شواطئ النيل، بادروا سريعاً الى إقامة حكومة متحدة، وذلك ضمن رؤية استراتيجية مشتركة تهدف الى صون كيان الدولتين واحباط دعايات إذاعة القاهرة او "صوت العرب". وعلاوة على ذلك،

ترى الصحيفة ان تشكيل الاتحاد بين العراق والأردن كان خطوة طبيعية و منطقية بحد ذاتها، وكان ينبغي تحقيقها قبل فترة طويل من اعلان الجمهورية العربية المتحدة(٧١).

في السياق نفسه، سلطت كيهان الضوء على الوضع الداخلي في الأردن، حيث تواجه المملكة معارضة من العرب الفلسطينيين، اللذين يشكلون اغلبية السكان في المناطق الحدودية مع فلسطين، ويتأثرون بالدعاية المصرية نتيجة هزيمتهم السياسية السابقة. وتشير الصحيفة الى ان هذه الفيئة الفلسطينية تنتظر اللحظة التي يزداد فيها العرب قوة لمواجهة إسرائيل واستعادة أراضيهم المحتلة، معتبرين جمال عبد الناصر الزعيم الوحيد القادر على تحقيق طموحاتهم. وبذلك يعكس التحليل الإيراني التقديري ان القلق لم يكن محصوراً في المنافسة بين الاتحادين العربيين فقط. وبذلك يعكس التحليل الإيراني التقديري أن القلق لم يكن محصوراً في المنافسة بين الاتحادين العربين فقط، بل شمل ايضاً الأبعاد الداخلية في الأردن وتأثير الديناميات الإقليمية على استقرار المملكة، بما جعل قراءة إيران للوضع أكثر دقة وارتباطاً بالمشهد الإقليمي الشامل(٧٢).

كما تناولت صحيفة صدا مردوم في افتتاحية لها بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٨ موضوع "الاتحاد العراقي–الأردني"، مشيرة الى البيان الذي اذاعته محطتا إذاعة بغداد وعمان بشأن حكومة الاتحاد العربي الهاشمي، معتبرةً "ان هذا الاتحاد، القابل لانضمام باقي الاقطار العربية اليه، يمثل خطوة مهمة لترسيخ الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط"(٧٣). "كما أشارت الصحيفة" الى ان الأردن كانت دولة مستقلة بعد الحرب العالمية الثانية، يحكمها الملك بن حسين بمساندة بريطانية، وان الأحداث التي أعقبت الحرب الفلسطينية (١٩٤٨–١٩٤٩)، والتي أدت الى ضم جزء من فلسطين للمملكة الأردنية، أسهمت في إعلان استقلال المملكة الاردنية الهاشمية، وأوضحت "أن التركيبة السكانية في الأردن، التي تشمل نحو (٧٠٠) ألف فلسطيني، شكلت تحديات كبيرة للحكومة الأردنية، إذ كان مستوى معيشتهم وثقافتهم أعلى من العرب البدو المحليين، وكانوا يعبرون عن رفضهم لفشل الدول العربية في الحرب الفلسطينية، ويشككون في قدرة حكومة عمان عن الدفاع عن حقوق العرب بالشكل المطلوب، مما أدى النشاط الدعائي لبعض هؤلاء الفلسطينيين الى اغتيال الملك عبدالله في القدس في تموز ١٩٥١. "وأضافت الصحيفة" ان الدعاية التي بثتها القاهرة ودمشق، وخصوصاً بعد

صعود جمال عبد الناصر الى الحكم وكفاحه ضد الاستعمار، زادت الضغوط على الحكومة الأردنية(٧٤). وبحسب الصحيفة "أظهرت التطورات انه بعد اعلان الجمهورية العربية المتحدة، لم تعد حكومة عمان قادرة على مواجهة هذه التحديات داخلياً بسهولة والحفاظ على كيانها السياسي، مما دفع ملكي العراق والأردن الى التحرك سريعاً لتشكيل حكومة الاتحاد العربي الهاشمي بعد محادثات استمر ثلاث ايام. وأوضحت الصحيفة "ان حصة العراق البارزة في الحكومة الجديدة، وتوحيد الجيش العراقي الأردني، يجعل الاتحاد قوة محتملة"، كما نه سيخفف الضغوط الداخلية على حكومة عمان، وان تهنئة جمال عبد الناصر لكل من الملك فيصل الثاني والملك حسين دليل واضح على ترحيب القاهرة بتشكيل الاتحاد، رغم وجود بعض العداء الإقليمي. واختتمت الصحيفة افتتاحيتها بالإشارة الى ان "الاتحاد العربي الهاشمي، على غرار الجمهورية العربية المتحدة التي ساعدت في تثبيت الوضع في سوريا والحد من نفوذ الشيوعيين المدعومين من الاتحاد السوفيتي، من المتوقع ان يسهم في تعزيز استقرار الأردن داخلياً، ويقلل التوترات السياسية في الأقطار العربية، ويحد من انتشار الفكر الشيوعي الذي يهدد الأمن والاستقرار السياسي لإيران"(٧٥).

يعكس هذا النص الصحفي رؤية إيرانية متحفظة، إذ اعتبرت طهران ان الاتحاد الهاشمي يمثل أداة لتعزيز دفاع النظم الملكية أكثر من كونه مشروعاً وحدوياً حقيقياً، كما يظهر ادراكاً مبكراً لدى صانعي القرار الإيرانيين للمخاطر المحتملة الناجمة عن المد الناصري والتأثير السوفيتي على توازنات المنطقة، وربطاً واضحاً بين استقرار المشرق العربي واستقرار الوضع السياسي الداخلي في إيران.

اكدت الحكومة العراقية ان انخراطها في الاتحاد الهاشمي مع الأردن لا يعارض مع التزاماتها في إطار حلف بغداد، مشددةً على ان هذا التحالف يشكل أداة لتعزيز الاستقرار الإقليمي واحتواء المخاطر الأيدلوجية القادمة من الخارج. يعكس هذا الموقف ادراكاً استراتيجياً دقيقاً من قبل بغداد لطبيعة التحديات التي تواجه الشرق الأوسط، لاسيما في ظل تصاعد النفوذ السوفيتي وانتشار الفكر القومي والشيوعي. وقد انسجم هذا التوجه مع ما نشرته صحيفة فرمان بتاريخ ١٧ شباط ١٩٥٨، التي رأت ان مشروع الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا لم يكن إلا انعكاساً مباشراً للنفوذ السوفيتي في المنطقة، ويهدف

بشكل أساسي الى تمهيد الطريق أمام انتشار الفكر الشيوعي، مما يهدد التوازن الإقليمي التقليدي. وفي المقابل، اعتبرت الصحيفة ان "الاتحاد العراقي–الأردني خطوة استباقية نهدف الى احتواء هذه المخاطر، تمثل اطاراً سياسياً وأمنياً يمكن من خلاله حماية مصالح النظامين الملكيين والحفاظ على استقرار الحدود"[٧٦].

في هذا السياق، اشارت صحيفة الفردوس في ١٨ شباط ١٩٥٨ الى ان العراق والأردن، اللذين لهما علاقات وثيقة مع بريطانيا ويوجهان تحديات سياسية مع مصر، قاما بالتحرك سريعاً لمواجهة انعكاسات تشكيل حكومة الجمهورية العربية المتحدة، فقد سارع نوري السعيد الى لندن لإجراء محادثات عاجلة مع المسؤولين البريطانيين، في حين توجه معاونه نحو عمان لتهيئة الأرضية لتنسيق مباشر مع الأردن. وأسفرت هذه الجهود عن عقد محادثات مستعجلة بين العاهلين العراقي والأردني، انتهت بالإعلان الرسمي عن تأسيس الاتحاد العربي الهاشمي. وهذا ما يعكس حرص الطرفين على انشاء تحالف عملي قادر على مواجهة الضغوط الإقليمية، وضمان اطار للتعاون السياسي والأمني بين الدولتين في مواجهة التدخلات الخارجية ومحاولات النفوذ الأيديولوجي[٧٧]. وفي مقالة أخرى نشرت في نفس اليوم، ١٨ شباط ١٩٥٨، اشارت صحيفة الفردوس الى الفوارق الجوهرية بين الاتحاد العربي الهاشمي وجمهورية العربية المتحدة، مشيرةً الى ان حكومة الاتحاد العربي الهاشمي لم تحظ باهتمام كبير من قبل الرأي العام في الدول العربية، على عكس حكومة الجمهورية العربية المتحدة التي أصبحت محور متابعة العرب من سواحل الخليج الفارسي الى سواحل المحيط الأطلسي. ورغم هذا التفاوت في الاهتمام الشعبي، فقد دعمت بريطانيا حكومة الاتحاد العربي الهاشمي بكل قوتها. واضحت الصحيفة ان الأردن كان أكثر حرصاً من العراق على تشكيل هذا الاتحاد، نظراً للوضع الحساس للاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يميلون الى دعم جمال عبد الناصر، مما جعل الأردن يشعر بخطر محتمل على استقراره الداخلي، وكان الانضمام الى العراق خطوة ضرورية الاحتواء الاضطرابات والقلاقل المحتمل[٧٨].

وفي سياق مراقبة إيران لتطورات الوحدة العربية خلال النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين، اتخذت طهران موقفاً يقوم على حذر الاستراتيجي والتوازن الدقيق بين القوى

العربية الصاعدة. فقد اعتبرت إيران الاتحاد العربي الهاشمي منافساً محتملاً ل (الجمهورية العربية المتحدة)، وعليه كان على الاتحاد العربي الهاشمي منذ تأسيسها ان تعمل كقوة موازنة لمشروع الوحدة الناصرية. وأشارت صحيفة الاطلاعات في عددها الصادر بتاريخ ١ اذار ١٩٥٨ الى ان "مشروع انشاء الاتحاد العربي الهاشمي لم يكن مشروعاً مضافاً الى الجمهورية العربية المتحدة، بل جاء نتيجة لحماية الأردن ومنع انضمامها الى أحضان الجمهورية العربية المتحدة"(٧٩). وقد ابرزت هذه المقالة عاملين أساسيين في قراءة الموقف الإيراني: أولا، شعبية جمال عبد الناصر بين الأوساط الأردنية والأحزاب السياسية المؤيد له، والتي كانت تشكل عامل جذب قوى للانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة، مما اعتبرته طهران تهديداً محتملاً لتوازن القوى الإقليمي. ثانياً، كان الهدف من تشكيل الاتحاد العربي الهاشمي يمثل في إقامة حكومة منافسة وفاعلة سياسياً تستطيع مواجهة نفوذ الجمهورية العربية المتحدة في بقية الأقطار العربية، وهذا ما انعكس في متابعة طهران الدقيقة للأحداث الأردنية والاهتمام بقراءة نوايا الحكومة الأردنية تجاه المشروع الناصري(٨٠). وعليه، يمكن القول ان الموقف الإيراني تجاه الاتحاد العربي الهاشمي لم يقتصر على الرصد السياسي، بل شملت ايضاً بعداً استراتيجياً يتعلق بضمان استقرار الأردن كحاجز امام التمدد الناصري، بما يحفظ مصالح إيران في المنطقة ويمنع الهيمنة المصرية–السورية على المحيط العربي الإيراني.

أظهرت الصحيفة الاطلاعات الإيرانية، عقب اعلان الاتحاد الهاشمي، اهتماماً متواصلاً بمتابعة تطوراته، ولاسيما خلال أشهر نيسان وايار وحزيران من عام ١٩٥٨، حيث حرصت على الربط بين الازمات الداخلية في العراق والتفاعلات الإقليمية والدولية المحيطة بالاتحاد. ففي عددها الصادر بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٥٨، أولت الصحيفة عناية خاصة بالاحتجاجات العنيفة ضد حلف بغداد، مشيرة الى امتناع وحدات الجيش والشرطة عن قمع المتظاهرين بالقوة، وهذا ما اعتبرته دلالة على تأكل سلطة النظام الملكي وتعمق أزمته البنيوية. كما نقلت عن إذاعة دمشق تقارير تفيد بصدور بيانات من قادة عراقيين تطالب بالانسحاب من الحلف، في وقت شهدت فيه البلاد تكثف الاجتماعات والبيانات الشعبية

المناهضة لحكومة نوري سعيد[٨١]. وهذا ما عكس، في قراءة الصحيفة، بداية بيئة سياسية واجتماعية مناهضة للاتحاد العربي الهاشمي.

وفي موازرة ذلك، تناولت الصحيفة في ٢٤ أيار ١٩٥٨ الإجراءات الرمزية الهادفة الى ترسيخ الاتحاد، مثل رفع علم موحد على السفارة العراقية والأردنية في بعض العواصم، ومنها طهران وخرمشهر، غير انها لفتت الى ان البعثتين واصلتا عملهما بشكل منفصل بانتظار أوامر جديدة، هذا ما فسرته على انه مؤشر على هشاشة البنية المؤسسية للاتحاد وعجزه عن التحول مع الطابع الشكلي الى مؤسسي فعال[٨٢]. اما في ٨ حزيران ١٩٥٨، فقد ركزت صحيفة الاطلاعات على الازمة اللبنانية[٨٣]، معتبرة إياها اختباراً مباشراً لقدرة الاتحاد العربي الهاشمي على التفاعل مع القضايا الإقليمية. وأبرزت لجوء رئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون (١٩٥٢–١٩٥٨) الى الاتحاد العربي الهاشمي طالباً للدعم، وتحذيرات بغداد من تدخل عسكري محتمل إذا واصل الثوار اللبنانيون عملياتهم المسلة بدعم من القاهرة ودمشق. كما اشارت الصحيفة الى حجم الخسائر البشرية الكبيرة في طرابلس وبعلبك واعداد الأسرى المرتفعة، الى جانب دور الشخصيات الدينية والسياسية في تصعيد المواجهة، وهذا ما عكس تعقيد المشهد المشرقي وتقييد قدرة الاتحاد على تقديم حلول ناجمة[٨٤]. وعلى الصعيد الدولي، رصدت صحيفة الاطلاعات في ٢٩ حزيران ١٩٥٨ الموقف البريطاني المرحب بفكرة انضمام الكويت الى الاتحاد العربي الهاشمي، مستندة الى محادثات نوري سعيد في لندن، التي ابدى خلالها اهتماماً بضم المشيخة الخليجية[٨٥]. ومع ذلك، أوضحت الصحيفة ان بريطانيا ترك القرار للكويتيين أنفسهم، بما يعكس حدود نفوذ الاتحاد العربي الهاشمي واعتماده على الموقف الغربي.

من خلال هذه التغطيات، رسمت صحيفة الاطلاعات صورة تحليلية ناقدة للاتحاد العربي الهاشمي، واعتبرته مشروعاً يفتقر منذ تأسيسه الى مقومات الصمود، إذ تحيط به أزمات سياسية واجتماعية خانقة داخل العراق، وأحداث إقليمية متفجرة في لبنان، وضغوط دولية مرتبطة بالمحور الغربي، وبهذا، ساهم خطاب الصحيفة في بلورة تصور مبكر يرى في الاتحاد تجربة شكلية محدودة، محكومة بالفشل نتيجة غياب الركائز المؤسسية والدعم الشعبي.

فيما يتعلق بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، تظهر تغطية صحيفة اطلاعات ان الحدث شكل محطة فارقة في اهتمامات الرأي العام الإيراني وصانعي القرار في طهران. ففي عددها الصادر بتاريخ ١٤ تموز ١٩٥٨، نقلت الصحيفة اعلان إذاعة بغداد عن نجاح مجموعة من الضباط العراقيين في الإطاحة بالنظام الملكي وتأسيس حكومة جديدة برئاسة عبد الكريم قاسم، مع اتخاذ إجراءات فورية أبرزها اغلاق الحدود والمطارات وقطع الاتصالات مع الخارج. وقد عكست الصحيفة في متابعتها اللاحقة طبيعة الموقف الإيراني الرسمي، حيث بينت ان طهران أثارت الصمت إزاء التطورات، مكتفية بتلقي البرقيات المشفرة من بغداد ومناقشتها على مستوى مجلس الوزراء ووزارة الخارجية، مبررةً ذلك بغياب إمكانية التحقق من دقة المعلومات في ظل اغلاق الحدود. ويكشف هذا الموقف عن حذر متعمد، إذ تجنبت إيران ابداء موقف رسمي واضح قبل اتضاح معالم السلطة الجديدة في بغداد[٨٦]. اما في عددها الصادر بتاريخ ١٥ تموز ١٩٥٨، فقد انتقلت صحيفة اطلاعات الى تناول التداعيات الإنسانية والاجتماعية للانقلاب، مشيرةً الى احتجاز الحجاج الإيرانيين في العراق، ومنع العراقيين المقيمين في ايران من العودة الى وطنهم[٨٧]. كما أثيرت تساؤلات في الصحافة حول مصير صادرات النفط العراقية واحتمال تأثير امداداته، بما يكشف عن قلق اقتصادي مواز للهواجس السياسية. وفي السياق ذاته، نقلت الصحيفة بياناً صادراً عن السفارة العراقية في طهران أكدت فيه الحكومة العراقية الجديدة استعدادها لمواصلة المفاوضات مع إيران بشان القضايا العالقة، وخاصة ملف شط العرب[٨٨]، وهذا ما يشير الى سعي بغداد الى طمأنة طهران مبكراً بشأن القضايا الخلافية.

وفي عددها الصادر بتاريخ ١٦ تموز ١٩٥٨، وسعت الصحيفة من دائرة اهتمامها لتشمل التفاعلات الإقليمية والدولية المترتبة على الانقلاب. إذ أشارت الى اعلان العراق عزمه الانسحاب من الاتحاد العربي الهاشمي، وهذا ما مثل مؤشراً مبكراً على تفكك هذا المشروع، كما رصدت الصحيفة المواقف المتباينة للقوى الكبرى، حيث تحركت القوات الامريكية والبريطانية في لبنان والأردن والخليج لمواجهة التداعيات الإقليمية، في حين سارعت الجمهورية العربية المتحدة الى الاعتراف بالنظام الجديد، في خطوة عكست البعد القومي العربي للانقلاب[٨٩]. وبينت الصحيفة كذلك ان إذاعة بغداد، التي كانت تحت سيطرة

قادة الانقلاب، حاولت طمأنة الرأي العام المحلي والدولي عبر تأكيد على التزام العراق بالمعاهدات والالتزامات الدولية[٩٠]. وعليه، يمكن القول ان اهتمام إيران لم يكن منصباً على طبيعة النظام السياسي الجديد بقدر ما كان منصباً على انعكاسات التحول العراقي على مصالحها الحيوية، سواء ما يتعلق بأمن الحدود او بأوضاع رعاياها، او بمكنتها الإقليمية ضمن توازنات الحرب الباردة، ومن ثم فان تغطية صحيفة اطلاعات لا تعكس مجرد متابعة إعلامية، بل تمثل مرآة دقيقة لأولويات السياسة الإيرانية في تلك المرحلة.

وإذا كانت الصحافة الإيرانية قد مثلت الإطار الاوسع لرصد تطورات الاتحاد العربي الهاشمي والتعبير عن المواقف الشعبية والنخبوية أي اَن واحد، فان الاهتمام لم يقف عند حدود التغطية الإعلامية، بل تجاوزه ليشمل ما دونه بعض المفكرين والناشطين والسياسيين في كتاباتهم، الامر الذي اضفى على خطاب غير الرسمي بعداً تحليلياً أكثر عمقاً وتركيباً. فعلى صعيد النخب الفكرية، يبرز أسم صادق قطب زاده (١٩٣٦-١٩٨٢) الناشط في الفرع الطلابي للجبهة الوطنية الإيرانية حتى بعد سقوط حكومة مصدق في انقلاب ١٩٥٣، فقد عبر قطب زاده عن قناعة مفادها ان الاتحاد العراقي-الأردني يفتقر الى قاعدة اجتماعية وسياسية متينة، ورأى ان استمراره مرهون بإرادة ودعم القوى الدولية، لا بقدرة داخلية نابعة من توازنات العراق والأردن[٩١]. هذا الموقف يكشف عن إدراك مبكر لمحدودية الاتحاد العربي الهاشمي، واعتباره أقرب الى كيان ظرفي مؤقت أكثر منه مشروعاً وحدوياً طويل الأجل.

اما على المستوى الصحفي والإعلامي، فقد انشغل رواد الصحافة الإيرانية بدراسة الأوضاع الداخلية للعراق والأردن وتداعياتها على الاتحاد بنهما. وهنا برزت مواقف الشخصيات مثل عباس مسعودي (١٨٩٥-١٩٧٤) سياسي ومؤسس صحيفة اطلاعات الإيرانية ١٩٢٦، ومصطفى مصباح زاده (١٩٠٨-٢٠٠٦) حقوقي ومؤسس صحيفة كيهان الإيرانية، فقد أظهرت كتاباتهم ومتابعتهم اليومية اهتماماً بتفكيك العوامل البنيوية في كلا البلدين، مشيرين الى الانقسامات الاجتماعية و السياسية الداخلية قد تعرقل قدرة الاتحاد على الصمود[٩٢]. وفي السياق نفسه، قدم قادة حزب تود، ذي التوجه اليساري، رؤية أكثر وضوحاً وصرامة في نقد الاتحاد. فقد اعتبر كل من رضا رادمنش (١٩٠٥-١٩٨٤)، الأمين الأول

للحزب (١٩٤٨-١٩٦٠)، ورضا روستا (١٩١٨-١٩٦٦)، الأمين العام لاتحاد نقابات العمال الإيرانية (١٩٤٩-١٩٦٦)، ان الاتحاد العراقي-الأردني اقل تماسكاً بكثير من الاتحاد المصري-السوري، محذرين من انه يفتقر الى القاعدة الشعبية الحقيقية، كما دعوا الى مراقبة ردود الأفعال الشعبية العربية، ولاسيما في العراق والأردن، لتقييم المخاطر التي قد تنعكس ليس فقط على استقرار المنطقة، وانما ايضاً على الوضع الداخلي في إيران، خصوصاً فيما يتعلق بالأقليات العربية في إقليم الاحواز[٩٣]. يتضح من خلال هذه المواقف ان التصور الإيراني غير الرسمي تجاه الاتحاد تشكل في بيئة فكرية وإعلامية يغلب عليها الحذر والريبة، حيث اجمع المفكرون والصحفيون وقادة الأحزاب المعارضة على ان الاتحاد يفتقر الى قاعدة داخلية متماسكة، وان استمراره مرتبط أكثر بالدعم الخارجي المؤقت منه بمقومات ذاتيه قادرة على ضمان بقائه.

الى جانب ذلك، برزت في الخطاب الشعبي الإيراني إشارات متكررة الى ان الاتحاد العربي الهاشمي قد يفتح المجال امام العراق لتعزيز علاقاته مع بعض امارات الخليج العربي، الامر الذي اثار جملة من المخاوف لدى الإيرانيين تتعلق بإمكانية توسع النفوذ العربي في منطقة طالما اعتبرتها طهران جزءاً من مجالها الحيوي التقليدي. فقد أدركت الأوساط الشعبية الإيرانية ان الاتحاد العربي الهاشمي، إذا ما تمكن من تثبيت اقدامه، قد يشكل قاعدة انطلاق باتجاه الخليج، بما يحمله ذلك من تهديد مباشر لمكانة إيران التاريخية والسياسية في المنطقة. وتجسدت هذه المخاوف من خلال عدة امثلة عملية؛ فعلى الصعيد السياسي، كان ينظر الى الاتحاد بين العراق والأردن منصة محتملة للعراق لتعزيز نفوذه في الخليج العربي، بما يشمل إقامة تحالفات سياسية اقوى مع الامارات والكويت، ثم احتمال اقناع انضمام البحرين الى الاتحاد العربي الهاشمي، الذي اعتبرت في الوعي الشعبي والسياسي الإيراني جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية، وهذا ما كان يعتبره تهديداً لتوازن القوى الإقليمية بالنسبة لإيران[٩٤]. ومن الناحية الاقتصادية، كان هذا الاتحاد قد يتيح للعراق فتح طرق تجارية جديدة عبر الخليج العربي، تشمل تصدير النفط والسلع الزراعية، الامر الذي قد قلل من فرص إيران التقليدية في السيطرة على الحركة التجارية الإقليمية. وعلى المستوى الاستراتيجي والأمني، كان من المتوقع ان يؤدي توطيد العلاقات بين العراق ودول

الخليج الى زيادة النفوذ العراقي في المنطقة، مما يثير القلق الإيراني بشأن السيطرة على مناطق حساسة مثل الاحواز وامتداد تأثيرها التقليدي(٩٥). وبذلك، تعكس هذه الأمثلة قراءة شعبية حذرة في إيران لمستقبل المنطقة، وتبرز ادراكاً للمخاطر المرتبطة بمحاولات توسع النفوذ العربي على حساب مصالحها.

يتضح من خلال مراجعة وتحليل المواقف الإيرانية تجاه مشروع الاتحاد العربي الهاشمي ان السياسة الرسمية لم تكن ثابتة، بل اتسمت بتأرجح دقيق بين الحذر والدعم المشروط، تبعاً لمقتضيات المصلحة القومية ومتغيرات البيئة الإقليمية والدولية. فقد نظرت إيران الى الاتحاد باعتبارها تهديداً محتملاً لنفوذها في الخليج العربي، خصوصاً مع تعزيز مكانة العراق، الدولة الجارة التي تجمعها بإيران خلافات حدودية ومائية مستمرة، أبرزها قضية شط العرب، فضلاً عن ذلك، أن الموقف الرسمية العراقية المناهضة للمطامع الإيرانية في البحرين ساهمت في تصعيد التوتر الثنائي. وفي هذا السياق، اتسم الموقف الإيراني الرسمي بالتحفظ والدقة في مراقبة تطورات الاتحاد العربي الهاشمي، مع محاولة الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في مواجهة أي توسع عربي قد يضر بنفوذها في المنطقة.

اما على صعيد غير رسمي، تجلى موقف الرأي العام الإيراني والصحافة المحلية في قراءة الاتحاد من منظور أوسع يوازن بين المخاطر والفرص الإقليمية. فقد أدركت طهران ان بروز الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في شباط ١٩٥٨، وصعود الفكر القومي الناصري المعارض للأنظمة الملكية الموالية للغرب مثل تحدياً مباشراً للنظام الملكي الإيرانية، لاسيما في ضل تنامي النشاط الشيوعي المدعوم من الاتحاد السوفيتي ودور حزب "توده" داخل البلاد. ومن هنا، أعادت إيران صياغة موقفها الاستراتيجي تجاه الاتحاد، معتبرة إياه أداة موازنة لتقيد المد الناصري والتمدد الايديولوجي في المنطقة، وكذلك وسيلة لتعزيز علاقاتها مع القوى الغربية، لاسيما بريطانية والولايات المتحدة الامريكية، بما يحقق لها حماية مصالحها الحيوة في الخليج والمشرق العربي. بناء على ذلك، يمكن القول ان الموقف الإيراني من الاتحاد العربي الهاشمي لم يكن مجرد انعكاس لعلاقات ثنائية مع العراق والأردن، بل تجسيداً لمعادلة معقدة من التوازنات الإقليمية والتفاعلات الدولية خلال أواخر

خمسينات القرن العشرين، مما يجعل الاتحاد محطة مفصلية في إعادة رسم السياسة الإيرانية في المشرق العربي، في سياق الصراعات الايديولوجية والتنافسات الإقليمية والدولية.

الخاتمة:

من خلال دراسة موقف إيران من الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨، يمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تسلط الضوء على طبيعة هذا الموقف وسياقاته الإقليمية والدولية. فقد كان الهدف الأساس من تأسيس الاتحاد العربي الهاشمي هو توحيد القوى الملكية في العراق والأردن لمواجهة المد القومي العربي بقيادة جمال عبد الناصر، الذي مثل تهديداً مباشراً للأنظمة الملكية العربية، سواء على مستوى شرعيتها السياسية أو استقرارها الداخلي. وفي هذا الإطار، سعى النظامان الملكيان في بغداد وعمّان إلى تعزيز سلطتهما عبر الاتحاد لمواجهة المد الناصري، والحد من تأثيراته على الشارع العربي، الذي كان ينظر إلى عبد الناصر بوصفه رمزاً للتحرر الوطني ومناهضة الاستعمار.

أما إيران، فقد تعاملت مع الاتحاد العربي الهاشمي بحذر شديد، إدراكاً منها أن أي تغيير سياسي في المنطقة العربية، وخاصة في العراق، يمكن أن ينعكس سلباً على أوضاعها الداخلية ومصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي. ورغم تذبذب الموقف الإيراني من الاتحاد، إلا أن طهران رأت فيه سداً منيعاً أمام التوجهات القومية التوسعية لعبد الناصر، التي وجدت صدى واسعاً لدى الجماهير العربية، واعتُبرت تهديداً مباشراً لمصالح الأنظمة الموالية للغرب.

كما سعت إيران من خلال مراقبة هذا الاتحاد إلى الحد من انتشار الفكر الشيوعي، المدعوم من الاتحاد السوفيتي، والذي كان يشكل خطراً على استقرارها الداخلي، خاصة عبر نشاط حزب "توده" الإيراني. ومن ثمّ، فإن موقف إيران لم يكن نابعاً من قناعة بفكرة الاتحاد بقدر ما كان انعكاساً لمعادلة سياسية معقدة، جمعت بين حسابات الأمن القومي والخشية من صعود التيارات القومية والشيوعية في آن واحد.

وبذلك يمكن القول إن موقف إيران من الاتحاد العربي الهاشمي كان موقفاً براغماتي أكثر منه مبدئياً؛ فهي لم تؤيده كخيار استراتيجي دائم، ولم تعارضه بشكل مباشر، بل تعاملت معه بقدر من التوجس والانتظار، مستفيدة من وجوده كأداة لموازنة النفوذ الناصري

والحد من التغلغل الشيوعي. وهو ما يعكس الطابع المركّب للسياسة الخارجية الإيرانية في تلك المرحلة، التي كانت تتأرجح بين التحالف مع الغرب ومواجهة التهديدات الإقليمية، في محاولة للحفاظ على استقرار نظامها الملكي ومصالحها في المنطقة.

الهوامش:

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حسنين هيكل، وثائق ثورة يوليو، مركز الاهرام، (القاهرة: ١٩٨٢)، ص ٣٧ وما بعدها.

(٢) هشام شرابي، النهضة العربية والوعي القومي، (بيروت: ١٩٧٨)، ص ٢١٤.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: عصام عبد الفتاح، الزعيم، من أيام الانتصار الى سنوات الانكسار، (القاهرة: ٢٠٠٩)، ص ٤٠ وما بعدها.

(٤) عبد العظيم رمضان، الثورة العربية الكبرى والفكر القومي العربي، (القاهرة: ١٩٨٤)، ص ٤٥.

(٥) فوزي طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، (بيروت:٢٠٠٨)، ص ١٨٧.

(٦) عبد الله العروي، الأيديولوجيا العربية المعاصرة، (الدار البيضاء: ١٩٩٥)، ص ١٦٤.

(٧) منصور فرهنك، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الشاه، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٢، ١٩٨١، ص ٩٢.

(٨) احمد الخطيب، الخليج العربي والصراع الإقليمي في الخمسينيات والستينات، (بيروت: ١٩٩٠)، ص ١٤٥.

(٩) د. عبد المجيد عبد الجليل احمد شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١-١٩٦٣)، (القاهرة: ٢٠٠٠)، ص ٣٧١.

(١٠) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، العراق والثورة العربية الكبرى والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٩٠)، ص ٣١٨-٣٢٠.

(١١) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في منطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، (بغداد: ١٩٧٨)، ص ٤٦٧.

(١٢) أ.م.د. سرمد عكيدي فتحي العاني و أ.د. ستار محمد علاوي الحياني، موقف الأردن من المشاريع الغربية والمشاريع الوحدة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨ دراسة تاريخية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد ٩٢، ٢٠٢٢، ص ٣٨٨.

(١٣) عبد الكريم غرايبة، تاريخ الأردن في قرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩، (عمان: ١٩٩١)، ص ٣٥٨.

(١٤) أرشد فالح عيسى العبد اللات، العلاقات الأردنية-العراقية ١٩٤٦-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٣، ص ١٢٨.

(١٥) غانم محمد صالح عبد الله، العراق والوحدة العربية بين (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة في الفكر و الممارسة، (بغداد: ١٩٨٦)، ص ٢٩١-٢٩٢.

(١٦) أ.م.د. أنور ناصر حسن، صفحات من تاريخ الوحدة العربية الاتحاد العربي الهاشمي نموذجاً، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية، المجلد ٩، العدد ٣٩، اب ٢٠٢٢، ص ٢٥٥.

(١٧) مؤيد الونداوي، الاتحاد العربي الهاشمي في الوثائق البريطانية، المجموعة الوثائقية البريطانية الرسمية للاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن لعام ١٩٥٨، تقديم: سيار كوكب جميل، (بيروت: ٢٠١٣)، ص ١٢٠.

(١٨) أ.د. أديب صالح عبد منصور، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨، الموقف والدعم، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ٣٣، كركوك، ٢٠١١، ص١٩٧.

(١٩) جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، (البصرة: ١٩٨٠)، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٢٠) أ.م.د. سرمد عكيد فتحي العاني وأ.م.د. ستار محمد علاوي الحياني، المصدر السابق، ص٣٨٩

(٢١) ليلى ياسين حسين الأمير، نوري سعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العربية حتى عام ١٩٥٨، (بغداد: ٢٠٠٢)، ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٢٢) أ.د. اديب صالح عبد منصور، المصدر السابق، ص١٩٩؛ د. عبد الحميد عبد الجليل احمد شلبي، المصدر السابق، ص ٣٧٩.

(٢٣) عبد الكريم غرايبة، المصدر السابق، ص ٣٥٦-٣٥٧.

(٢٤) مؤيد الونداوي، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٢٥) د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٥١٣٣، لسنة ١٩٥٨، قوانين الاتحاد الهاشمي، ص ١-٣.

(٢٦) د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٥١٣٣، لسنة ١٩٥٨، قوانين الاتحاد الهاشمي، ص ٣-٥.

(٢٧) د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٥١٣٣، لسنة ١٩٥٨، قوانين الاتحاد الهاشمي، ص ٥-٧.

(٢٨) د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٥١٣٣، لسنة ١٩٥٨، قوانين الاتحاد الهاشمي، ص ٨-١٢.

(٢٩) د.ك.و، البلاط الملكي، ديوان مجلس الوزراء، الملف ٣١١/٥١٣٢، لسنة ١٩٥٨.

(٣٠) د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٥٨٧٠، تقرير السفارة العراقية في عمان، الاتحاد العربي الهاشمي، و١٧، ص ٣٩.

(٣١) د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٥٨٧٠، تقرير السفارة العراقية في عمان، الاتحاد العربي الهاشمي، و١٠، ص ١٧.

(٣٢) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، (عمان: ١٩٥٩)، ص ٦٨٩.

(٣٣) د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٤٧٩١١، تقرير السفارة العراقية في عمان، أعضاء مجلس الاتحاد العربي الهاشمي، و٥، ص ٤٦.

)34(Robern Fernea (Other), The Iraqi Revolution of 1958 "The Old Social Classes Revisited", I.B. Tauris & Co. Ltd., Publishers, (London, 1st: 1991), p. 48.

(٣٥) د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٥١٣٢، تقرير السفارة العراقية في عمان، صدى الاتحاد بين العراق والأردن، و٢٣، ص ٥٥.

)36(Waldemar J. Gallman, Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri al-said 1954-1958, The John Hopkins, (Baltimore:1964), p 142.

(٣٧) مؤيد الونداوي، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٣٨) شكلت المشاكل الاقتصادية التي واجهت الاتحاد العرابي الهاشمي أحد عوامل الرئيسية التي دفعت العراق للسعي نحو ضم الكويت الى الاتحاد. فقد واجه الاتحاد في بدايته عدة تحديات، أبرزها مسالة تمويل ميزانية الاتحاد، حيث تنص المادة الرابعة والستون من الدستور الاتحادي على أن تتحمل العراق ٨٠% من ميزانية السنة الأولى لحكومة الاتحاد، بينما تتحمل الحكومة الأردنية ٢٠% فقط. وفي ضوء هذه المعطيات، سعت الحكومة العراقية الى معالجة هذه الإشكالية عبر محاولة ضم الكويت، والتي كان من المتوقع ان تسهم بمبلغ يقارب عشرة ملاين دولار لدعم الاقتصاد الأردني وتعزيز استقرار ميزانية الاتحاد. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: ممدوح الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومي ١٩٤١-١٩٥٨، (بيروت: ١٩٧٩)، ص ٤٠٧.

(٣٩) الدكتور محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثرها في الواقع العربي، (بيروت: ١٩٦٤)، ص ٢٥٨.

(٤٠) محمد على حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨ دراسة الوثائقية، (الكويت: ١٩٨٢)، ص ٤٣-٤٥.

(٤١) أ.م.د. أنور ناصر حسن، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٤٢) للمزيد من التفاصيل حول ثورة ١٤ تموز، ينظر: صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، (بيروت: ١٩٩٤)؛ د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، (بغداد: ١٩٨٦).

(٤٣) عبد الأمير السلامي، الثورة العراقية ١٤ تموز ١٩٥٨، دراسة سياسية وتحليلية، (بغداد: ١٩٧٠)، ص ١٠٢-١٠٣.

(٤٤) اسناد ديبلوماتيك وزارت أمور خارجه ايران، سند شماره ٤٥٢، تهران، خرداد ١٣٧٧ هـ.ش، ص ٥-٦.

(٤٥) اسناد ديبلوماتيك وزارت أمور خارجه ايران، سند شماره ٤٥٢، تهران، خرداد ١٣٧٧ هـ.ش، ص ٦-٧.

(٤٦) يحيى ژكاو، ايران وسياست عربى در دوران پهلوى دوم، (تهران: ١٣٨٥)، ص ٢٠-٢١.

(47) Mark J. Gasiorowski, U. S Foreign Policy and the Shah: Building a Clint State in Iran, I theca, NY, Cornell University Press,1991, p. 110-111.

(48) Ibid, P. 112.

(٤٩) منصور ابراهيمي، سياست خارجى ايران در دوران بهلوي دوم (١٣٣٢-١٣٥٧)، (تهران: ١٣٧٩)، ص ١١٢-١١٣.

(50) Touraj Atabaki, Iran and the Arab Word: Diplomatic Encounter 1945-1963, I.B.Tauris, (London: 2006), P.312-313.

(٥١) ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٢٤/٥٨، ٢٣-٢٥ بهمن ١٣٣٧ هـ.ش.

(٥٢) ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٥٨/٥٨، ١٧٦/٥٨، ١٩ اسفند، و١٠ ارديبهشت ١٣٣٧ هـ.ش.

(٥٣) ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٨١/٥٨، ١٥ ارديبهشت ١٣٣٧ هـ.ش.

(٥٤) ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٩٠/٥٨، ١٩٤/٥٨، ٧-١٧ خردار ١٣٣٧ هـ.ش.

(٥٥) ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٩٩/٥٨، ٢٣ تير ١٣٣٧ هـ.ش.

(٥٦) ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٤٢/٥٨، ٢٧ بهمن-٦ اسفند ١٣٣٧ هـ.ش.

(٥٧) ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٦٠/٥٨، ٢٩ اسفند ١٣٣٧ هـ.ش.

(٥٨) ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٨٣/٥٨، ٢٢ ارديبهشت ١٣٣٧ هـ.ش.

(٥٩) ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٩١/٥٨، ١٧ خرداد ١٣٣٧ هـ.ش.

(٦٠) السافاك (SAVAK): وهو اختصار لكلمة "سازمان اطلاعات وامنيت كشور" باللغة الفارسية، وباللغة العربية تعني (منظمة الاستخبارات والأمن القومي الإيراني)، تأسس عام ١٩٥٧ في عهد الشاه محمد رضا بهلوي بدعم من CIA والموساد الاسرائيلية، وكان الجهاز الأمني الرئيس للنظام حتى الثورة الإسلامية ١٩٧٩، واشتهر هذا الجهاز بمراقبة المعارضين السياسيين، ومراقبة الصحافة والأحزاب والنقابات، والتجسس الداخلي والخارجي، وقمع أي نشاط معارض للنظام الملكي. واشتهر باستخدام أساليب القمع والتعذيب، حتى أصبح رمزاً للاستبداد في عهد الشاه. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر: تقي نجار راد، السافاك، منظمة السافاك ودورها في التطور الأوضاع الداخلية لإيران في عهد الشاه، ترجمة: محمود سلامة علاوي، (القاهرة: ٢٠٠٣).

(٦١) تقي نجار راد، المصدر السابق، ص ١٣٨-١٣٩.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٤٢

(٦٣) يحيى ذكاء، منبع قبلي

(٦٤) ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٧٦/٥٨، ١٧ خرداد ١٣٣٧ هـ.ش.

(٦٥) ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٩٩/٥٨، تير ١٣٣٧ هـ.ش.

)66(FO 371/123460, Political Department, General Correspondence, The National Archives, London, February 1958, P. 12-13.

)67(FO 371/123461, Political Department, General Correspondence, The National Archives, London, May 1958, P. 5-9.

)68(FO 371/123462, Political Department, General Correspondence, The National Archives, London, June 1958, P. 10-12.

(٦٩) روزنامى اطلاعات، ٢٥ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.

(٧٠) روزنامى اطلاعات، ٢٦ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.

(٧١) روزنامى كيهان، ٢٧ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.

(٧٢) روزنامى كيهان، ٢٧ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.

(٧٣) روزنامى صدا مردوم، ٢٧ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.

(٧٤) روزنامى صدا مردوم، ٢٧ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.

(٧٥) روزنامى صدا مردوم، ٢٧ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.

(٧٦) روزنامى فرمان، ٢٨ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.

(٧٧) روزنامى فردوس، ٢٩ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.

(٧٨) روزنامى فردوس، ٢٩ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.

(٧٩) روزنامى اطلاعات، ١٠ اسفند ١٣٣٦ هـ.ش.

(٨٠) محمد محجوب، الوحدة العربية وموقفها القوى الإقليمية والدولية منها (١٩٤٥-١٩٦٧)، (القاهرة: ١٩٩٠)، ص ٢٤٥-٢٤٦.

(٨١) روزنامى اطلاعات، ١٠ اردیبهشت ١٣٣٧ هـ.ش.

(٨٢) روزنامى اطلاعات، ٣ خرداد ١٣٣٧ هـ.ش.

(٨٣) للتفاصيل عن احداث ازمة لبنان انظر: د. عباس أبو صالح، الازمة اللبنانية عام ١٩٥٨في ضوء وثائق يكش عنها لأول مرة، (بيروت: ١٩٩٨).

(٨٤) روزنامى اطلاعات، ١٨ خرداد ١٣٣٧ هـ.ش.

(٨٥) روزنامى اطلاعات، ٨ تير ١٣٣٧ هـ.ش.

(٨٦) روزنامى اطلاعات، ٢٣ تير ١٣٣٧ هـ.ش.

(٨٧) روزنامى اطلاعات، ٢٤ تير ١٣٣٧ هـ.ش.

(٨٨) روزنامى اطلاعات، ٢٥ تير ١٣٣٧ هـ.ش.

(٨٩) روزنامى اطلاعات، ٢٥ تير ١٣٣٧ هـ.ش.

(٩٠) روزنامى اطلاعات، ٢٥ تير ١٣٣٧ هـ.ش.

(٩١) اروند ابراهيميان، ايران ميان دو انقلاب، (تهران: ١٣٦٢)، ص٢٢٣-٢٢٤.

)92(Abbas Milani, The Making of Iran' s Press, (New Yurok: 2000) P.188-190.

)93(D. N. Wilber, Contemporary Iran, (London: 1969), P.145.

(٩٤) د.ك.و، بلاط الملكي، وزارة الخارجية، رقم الملف ٣١١/٥١٣٢، تقرير سفارة العراق في طهران، المرقم س ٦٨/١، بتاريخ ١٨ شباط ١٩٥٨.

(٩٥) د.ك.و، بلاط الملكي، وزارة الخارجية، رقم الملف ٣١١/٥١٣٢، تقرير سفارة العراق في طهران، المرقم س ٦٨/١، بتاريخ ١٨ شباط ١٩٥٨.

قائمة المصادر:

الوثائق غير المنشورة:

اولاً: الوثائق دار الكتب و الوثائق العراقية:

١. د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٤٧٩١١، تقرير السفارة العراقية في عمان، أعضاء مجلس الاتحاد العربي الهاشمي، و٥.

٢. د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٥١٣٢، تقرير السفارة العراقية في عمان، صدى الاتحاد بين العراق والأردن، و٢٣.

٣. د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٥١٣٣، لسنة ١٩٥٨، قوانين الاتحاد الهاشمي.

٤. د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٣١١/٥٨٧٠، تقرير السفارة العراقية في عمان، الاتحاد العربي الهاشمي.

٥. د.ك.و، البلاط الملكي، ديوان مجلس الوزراء، الملف ٣١١/٥١٣٢، لسنة ١٩٥٨.

٦. د.ك.و، بلاط الملكي، وزارة الخارجية، رقم الملف ٣١١/٥١٣٢، تقرير سفارة العراق في طهران، المرقم س ٦٨/١، بتاريخ ١٨ شباط ١٩٥٨.

ثانياً: وثائق أرشيف الوزارة الخارجية الإيرانية:

١. ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٢٤/٥٨، ٢٣-٢٥ بهمن ١٣٣٧ هـ.ش.

٢. ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٥٨/٥٨، ١٧٦/٥٨، ١٩ اسفند، و١٠ ارديبهشت ١٣٣٧ هـ.ش.

٣. ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٨١/٥٨، ١٥ ارديبهشت ١٣٣٧ هـ.ش.

٤. ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٩٠/٥٨، ١٩٤/٥٨، ٧-١٧ خردار ١٣٣٧ هـ.ش.

٥. ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش هاى سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٩٩/٥٨، ٢٣ تير ١٣٣٧ هـ.ش.

٦. ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش های سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٤٢/٥٨، ٢٧ بهمن-٦ اسفند ١٣٣٧ هـ.ش.
٧. ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش های سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٦٠/٥٨، ٢٩ اسفند ١٣٣٧ هـ.ش.
٨. ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش های سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٨٣/٥٨، ٢٢ ارديبهشت ١٣٣٧ هـ.ش.
٩. ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش های سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٩١/٥٨، ١٧ خرداد ١٣٣٧ هـ.ش.
١٠. ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش های سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٧٦/٥٨، ١٧ خرداد ١٣٣٧ هـ.ش.
١١. ارشيو وزارت أمور خارجه ايران، بخش مكاتبات عيراق، گزارش های سفارت ايران در بغداد، سند شماره ١٩٩/٥٨، تير ١٣٣٧ هـ.ش.
١٢. اسناد ديبلوماتيك وزارت أمور خارجه ايران، سند شماره ٤٥٢، تهران، خرداد ١٣٧٧ هـ.ش.

ثالثاً: الوثائق البريطانية:

1. FO 371/123460, Political Department, General Correspondence, The National Archives, London, February 1958.
2. FO 371/123461, Political Department, General Correspondence, The National Archives, London, May 1958.
3. FO 371/123462, Political Department, General Correspondence, The National Archives, London, June 1958.

الرسائل و الاطاريح الجامعية:

١. أرشد فالح عيسى العبد اللات، العلاقات الأردنية-العراقية ١٩٤٦-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٣، ص ١٢٨.

الكتب العربية والمعربة:

٢. احمد الخطيب، الخليج العربي والصراع الإقليمي في الخمسينيات والستينات، (بيروت: ١٩٩٠).

٣. تقي نجار راد، السافاك، منظمة السافاك ودورها في التطور الأوضاع الداخلية لإيران في عهد الشاه، ترجمة: محمود سلامة علاوي، (القاهرة: ٢٠٠٣).

٤. جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، (البصرة: ١٩٨٠).

٥. د. عباس أبو صالح، الازمة اللبنانية عام ١٩٥٨في ضوء وثائق يكش عنها لأول مرة، (بيروت: ١٩٩٨).

٦. د. عبد المجيد عبد الجليل احمد شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١-١٩٦٣)، (القاهرة: ٢٠٠٠).

٧. الدكتور محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر من العدوان الصهيوني وأثرها في الواقع العربي، (بيروت: ١٩٦٤).

٨. صبحي عبد الحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، (بيروت: ١٩٩٤)؛ د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، (بغداد: ١٩٨٦).

٩. عبد الأمير السلامي، الثورة العراقية ١٤ تموز ١٩٥٨، دراسة سياسية وتحليلية، (بغداد: ١٩٧٠).

١٠. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، العراق والثورة العربية الكبرى والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ١٩٩٠).

١١. عبد العظيم رمضان، الثورة العربية الكبرى والفكر القومي العربي، (القاهرة: ١٩٨٤).

١٢. عبد الكريم غرايبة، تاريخ الأردن في قرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩، (عمان: ١٩٩١).

١٣. عبد الله العروي، الأيديولوجيا العربية المعاصرة، (الدار البيضاء: ١٩٩٥).

١٤. عصام عبد الفتاح، الزعيم، من أيام الانتصار الى سنوات الانكسار، (القاهرة: ٢٠٠٩).

١٥. غانم محمد صالح عبد الله، العراق والوحدة العربية بين (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة في الفكر و الممارسة، (بغداد: ١٩٨٦).
١٦. فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في منطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، (بغداد: ١٩٧٨).
١٧. فوزي طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، (بيروت:٢٠٠٨).
١٨. ليلى ياسين حسين الأمير، نوري سعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العربية حتى عام ١٩٥٨، (بغداد: ٢٠٠٢).
١٩. محمد حسنين هيكل، وثائق ثورة يوليو، مركز الاهرام، (القاهرة: ١٩٨٢).
٢٠. محمد على حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨ دراسة الوثائقية، (الكويت: ١٩٨٢).
٢١. محمد محجوب، الوحدة العربية وموقفها القوى الإقليمية والدولية منها (١٩٤٥-١٩٦٧)، (القاهرة: ١٩٩٠).
٢٢. ممدوح الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومي ١٩٤١-١٩٥٨، (بيروت: ١٩٧٩).
٢٣. منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، (عمان: ١٩٥٩).
٢٤. مؤيد الونداوي، الاتحاد العربي الهاشمي في الوثائق البريطانية، المجموعة الوثائقية البريطانية الرسمية للاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن لعام ١٩٥٨، تقديم: سيار كوكب جميل، (بيروت: ٢٠١٣).
٢٥. هشام شرابي، النهضة العربية والوعي القومي، (بيروت: ١٩٧٨).

الكتب الفارسية:

١. اروند ابراهيميان، ايران ميان دو انقلاب، (تهران: ١٣٦٢).
٢. منصور ابراهيمي، سياست خارجى ايران در دوران بهلوي دوم (١٣٣٢-١٣٥٧)، (تهران: ١٣٧٩).
٣. يحيى ژكاو، ايران وسياست عربى در دوران پهلوى دوم، (تهران: ١٣٨٥).

الكتب الإنكليزية:

1. Abbas Milani, The Making of Iran' s Press, (New Yurok: 2000).
2. D. N. Wilber, Contemporary Iran, (London: 1969).
3. Mark J. Gasiorowski, U. S Foreign Policy and the Shah: Building a Clint State in Iran, I theca, NY, Cornell University Press,1991.
4. Robern Fernea (Other), The Iraqi Revolution of 1958 "The Old Social Classes Revisited", I.B. Tauris & Co. Ltd., Publishers, (London, 1st: 1991).
5. Touraj Atabaki, Iran and the Arab Word: Diplomatic Encounter 1945-1963, I.B.Tauris, (London: 2006).
6. Waldemar J. Gallman, Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri al-said 1954-1958, The John Hopkins, (Baltimore:1964).

البحوث المنشورة:

١. أ.د. أديب صالح عبد منصور، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨، الموقف والدعم، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ٣٣، كركوك، ٢٠١١.

٢. أ.م.د. أنور ناصر حسن، صفحات من تاريخ الوحدة العربية الاتحاد العربي الهاشمي نموذجاً، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية، المجلد ٩، العدد ٣٩، اب ٢٠٢٢.

٣. أ.م.د. سرمد عكيدي فتحي العاني و أ.د. ستار محمد علاوي الحياني، موقف الأردن من المشاريع الغربية والمشاريع الوحدة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨ دراسة تاريخية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد ٩٢، ٢٠٢٢.

٤. منصور فرهنك، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الشاه، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٢، ١٩٨١.

الصحف الايرانية:

١. روزنامى اطلاعات، ١٠ اردیبهشت ١٣٣٧ هـ.ش.

٢. روزنامى اطلاعات، ١٠ اسفند ١٣٣٦ هـ.ش.

٣. روزنامى اطلاعات، ١٨ خرداد ١٣٣٧ هـ.ش.
٤. روزنامى اطلاعات، ٢٣ تير ١٣٣٧ هـ.ش.
٥. روزنامى اطلاعات، ٢٤ تير ١٣٣٧ هـ.ش.
٦. روزنامى اطلاعات، ٢٥ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.
٧. روزنامى اطلاعات، ٢٥ تير ١٣٣٧ هـ.ش.
٨. روزنامى اطلاعات، ٢٦ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.
٩. روزنامى اطلاعات، ٣ خرداد ١٣٣٧ هـ.ش.
١٠. روزنامى اطلاعات، ٨ تير ١٣٣٧ هـ.ش.
١١. روزنامى صدا مردوم، ٢٧ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.
١٢. روزنامى فردوس، ٢٩ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.
١٣. روزنامى فرمان، ٢٨ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.
١٤. روزنامى كيهان، ٢٧ بهمن ١٣٣٦ هـ.ش.